مسح الأسلحة الصغيرة

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

ورقة إحاطة

أيلول ٢٠١٧

زعزعة الإستقرار في جنوب ليبيا

أوباري

ريبيكا موراي

البيانات التقديمية والمشاركون

محرر السلسلة: مات جونسون
(matt.johnson@smallarmssurvey.org)

محررة النسخة: تانيا إينولوكي
(tania.inowlocki@smallarmssurvey.org)

مصححة: ستيفاني هيتسون
(readstephanie@ymail.com)

رسم الخرائط: جيليان لوف
(www.mapgrafix.com)

الترجمة للغة العربية: طلال أبوغزاله

التدقيق باللغة العربية: يحيى محفوظ الحثماني

التصميم والتخطيط: واثق زيدان
(watheqz@gmail.com)

عن المؤلفة

ريبيكا موراي هي باحثة ميدانية وصحفية مستقلة تغطي الشرق الأوسط وأفريقيا، وتركز بالأساس على ليبيا منذ ثورة عام ٢٠١١. قدمت وقائع إلى وسائل ومنابر إعلامية مثل الجزيرة الإنجليزية، وإم سي كلاتشي، وفايس نيوس، وأجرت بحوثا لدى "مشروع مسح الأسلحة الصغيرة" و "معهد الولايات المتحدة للسلام". وقد ساهمت في تأليف كتاب الثورة الليبية وتداعيتها (هورست وجامعة أكسفورد، ٢٠١٥)، وحاصلة على درجة الماجستير في الشؤون الدولية من جامعة نيو سكول في نيويورك.

شكر وتقدير

تود الكاتبة أن تتوجه بالشكر لأفراد المجتمعات المحلية من الطوارق والتبو في جنوب ليبيا الذين وافقوا على إجراء مقابلات مع الكاتبة مرارا وتكرارا، فضلاً عن المعلقين الليبيين والدوليين الذين قدموا رؤى قيمة. كما تتقدم الكاتبة بالشكر إلى نيكولا فلوركوين وعلي أربيا ومات جونسون وتانيا إينولوكيل لدى "مسح الأسلحة الصغيرة" على وقتهم ودعمهم وتوجيههم خلال البحث الميداني وكتابة وتحرير هذا التقرير.

صورة الغلاف الأمامي

تجمع ممثلي الطوارق في غات لمناقشة الإشتباكات في أوباري، ٢٠١٥.
المصدر: موريسيو مورالس دوارتي، ٢٠١٥

نظرة عامة

منذ أواخر عام ٢٠١٤ إلى أوائل عام ٢٠١٦ – أثناء الفراغ الأمني وغياب دور الحكومة الذي ميز ليبيا منذ ثورتها عام ٢٠١١ - اندلع الصراع بين قبائل الطوارق والتبو الأصلية في بلدة أوباري الجنوبية الغربية. وتدور المعركة على المستوى المحلي حول الأصول الاقتصادية فضلا عن حقوق الهوية. غير أنه، مع تدخل الحكومات الوطنية المتنافسة والقوى الدولية في النزاعات بشكل متزايد، أصبح ينظر إلى الصراع في أوباري على أنه حرب بالوكالة. يستطلع هذا التقرير أحداث النزاع في أوباري وسياقه ونتائجه، فضلا عن التهديدات المستمرة لاستقرار جنوب غرب ليبيا والمنطقة الأوسع نطاقا.

النتائج الرئيسية

- لعب التدخل الخارجي دورا هاما في إطالة أمد الصراع في أوباري. وقد أدى التدخل الإقليمي والدولي إلى تفاقم خطوط الصدع والإنقسامات في الجنوب، في حين انحاز السكان المحليون إلى الفصائل والحكومات المتنافسة على المستوى الوطني للحصول على الأسلحة واللوجستيات والدعم السياسي.
- وتحد القضايا التي لم تحل والمتعلقة بأوضاع جنسية الطوارق والتبو الأصليين في جنوب ليبيا من خيارات توظيفهم وتقيد حريتهم في التنقل. ونتيجة لذلك، فإن أعضاء هذه المجتمعات ليسوا فقط أكثر عرضة للانخراط في الاتجار بالمهاجرين والتهريب فحسب، بل هم أيضا أكثر عرضة للتجنيد كمقاتلين مدفوعي الأجر من قبل الأطراف المتحاربة الليبية والمتطرفين.
- إن التهديدات الرئيسية للسلام الدائم في أوباري والمناطق المحيطة بها تتمثل في غياب الحكومة الليبية الموحدة والمؤسسات الأمنية المحايدة. والحروب المستمرة من أجل السلطة الوطنية والمحلية والسيطرة على الأقاليم؛ والافتقار إلى الاستثمار في البنية التحتية، وتقديم الخدمات، والاقتصاد المحلي.
- وإذا فشل اتفاق السلام في أوباري، فمن المرجح أن تكون هناك تداعيات على المستوى الإقليمي. ويمكن للمجتمعات المحلية أن تعيد تعبئة العشائر عبر الحدود كما فعلت خلال النزاع الأخير، مما نتج عنه زعزعة استقرار البلدان المجاورة؛ وفي الوقت نفسه، يمكن أن يتيح الفراغ الأمني للمهربين والجماعات المسلحة المتطرفة ظروف مهيئة للنمو.

مقدمة

شهدت ليبيا منذ بدء الثورة ضد حكم معمر القذافي في عام ٢٠١١ اضطرابات سياسية وتحديات أمنية متتالية. فالدولة مقسمة الآن بين حكومات متنافسة - كل منها يفتقر إلى الشرعية الديمقراطية، تدعمها المصالح الدولية، وتعززها تحالفات واهنة من الجماعات المسلحة التي تلعب دوراً تخريبيا. وفي ظل خطر إفلاس الدولة، تتصارع هذه الفصائل في المقام الأول بغية السيطرة على صناعة النفط في ليبيا، التي تقوم بتمويل المؤسسات الحكومية ورواتب السكان الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا عليها (أي سي جي، ٢٠١٥ب، ص ٦ - ١٧).

لا يزال إنعدام الإستقرار سائدا في جميع أرجاء جنوب ليبيا، حيث أن معظم الجماعات المحلية القائمة على أساس قبلي ما زالت تتصارع للسيطرة على التجارة الحدودية المربحة في المنطقة، وحقول النفط، والمنشآت العسكرية الإستراتيجية (مجلس الأمن، ٢٠١٦ أ، ص ١٦-١٧). وفي ظل غياب حكومة وطنية موحدة، تفشل مؤسسات الدولة في إتاحة الخدمات الأساسية والأمن، وتتدهور بالتالي البنية التحتية، ويعاني السكان وفي ظل هذا الفراغ الأمني، تنمو الشبكات الإجرامية، فضلاً عن تغلغل الجماعات المتطرفة التي تشكل تهديد (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٦ ب، ص ٤-٦). وعلى مدى سنوات، حذر العلماء من أن الاستقرار في جنوب ليبيا ومنطقة الساحل أصبح يتسم بالهشاشة.[١]

تركز ورقة الإحاطة هذه على نزاع هز بلدة أوباري الجنوبية الغربية النائية في الفترة من سبتمبر ٢٠١٤ إلى فبراير ٢٠١٦. وخلال تلك الأشهر الثمانية عشر، إنقلبت مجتمعات الطوارق والتبو الأصلية في المنطقة على بعضها البعض في معركة ترمز إلى صراع القوى الثورية في جميع أنحاء ليبيا الذي أعقب الثورة الليبية ومنذ أن وضع وقف إطلاق النار حداً للعمليات القتالية، عقد سلام هش بين الأطراف. بيد أن الهدنة مهددة من قبل الفصائل السياسية والعسكرية المتحاربة، وضعف الحكم، والوضع الأمني المتقلب، ونقص الوظائف والخدمات والمساعدات المقدمة للمنطقة، التي لا يزال سكانها من الشباب المعوزين مسلحين تسليحا جيدا. ويستكشف هذا التقرير مدى تأثير هذه العوامل على استقرار جنوب ليبيا وعلى استقرار المنطقة.

وتستند هذه الورقة إلى مقابلات المؤلفة والملاحظات التي أبديت خلال الزيارات الميدانية إلى مجتمعات الطوارق في بلدات غات وسبها وأوباري جنوب غرب ليبيا في عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وأبريل ٢٠١٦. كما تسترشد بزيارات بحثية إلى مجتمعات التبو الليبية في جنوب شرق وجنوب غرب ليبيا في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، وكذلك المقابلات مع ممثلي مجتمعات التبو والأهالي في وسط مدينة

أوباري عام ٢٠١٦. يغطي التقرير التطورات حتى ديسمبر ٢٠١٦.[٢]

بعد تقديمها لوصف موجز للمنطقة الجنوبية في ليبيا وشعبها، تناقش هذه الورقة تأثير الديناميات السياسية التاريخية والحديثة على الطوارق والتبو بصفة خاصة. ثم تركز على دراسة الصراعات في أوباري وأسباب تصاعدها ، وكيف استخدمت القوى الخارجية الخصماء المحليين كوكلاء، وما هي العقبات التي يجب التغلب عليها في محادثات السلام. وتحدد الدراسة في الختام العوامل التي يمكن أن تعرقل السلام الذي يتصف بالهشاشة في أوباري وخارجها.

الجنوب الليبي وسكانه

جنوب ليبيا هو موطن حقول النفط مترامية الأطراف، مثل حقلي السرير والشرارة، والثروة المعدنية الكامنة. وتصب مياه مستودعات الجنوب الجوفية الغنية في خط أنابيب نهرالقذافي الصناعي العظيم الذي يمتد شمالا عبر الصحراء إلى المدن الساحلية الليبية (انظر الخريطة رقم ١). ولا يوجد طريق واحد يمتد إلى عرض الصحراء الجنوبية في ليبيا، نظرا لتخوف القذافي من أن يسهل مثل هذا الطريق إندلاع ثورة ما. ويتطلب التنقل في هذه الأجزاء فهما متأصلا للتضاريس الصحراوية، فضلاً عن المهارة كذلك.[٣]

إن الحدود البرية الليبية كثيرة الثغرات وسهلة الإختراق وغير آمنة. كما أن القبائل الأصلية التي تسكن المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة على طول الحدود الجنوبية، الطوارق و التبو، لها عشائر في الدول المجاورة في الجزائر وتشاد والنيجر والسودان (انظر الصندوق رقم ١). ويوجد في جنوب ليبيا أقل من ١٠ في المائة من سكان البلد البالغ عددهم ستة ملايين نسمة (قسم الإحصاءات في الأمم المتحدة، بدون تاريخ).

فالقبائل العربية في الجنوب الغربي، وخاصة في مدينة سبها ومحيطها، تشمل القذاذفة – التي ينتمي إليها القذافي، والتي كان يفضلها، وكذلك أولاد بوسيف وأولاد سليمان والحساونة والمقارحة والمحاميد وورفلة. كما أن المنطقة تعد موطنا لمجتمعات الأهالي، وهي مزيج من العرب وممن هم من أصول إفريقية من جنوب الصحراء الكبرى. وتعد قبيلة الزوية أبرز القبائل العربية في الجنوب الشرقي، حول واحة الكفرة.

تقع مدينة أوباري في قلب إقليم فزان. ويقدر عدد سكانها ٣٠ ألف نسمة ينتمون إلى مجتمعات الطوارق والتبو والأهالي (ستوكر، ٢٠١٥).[٤] تقع أوباري في موقع فريد بالقرب من ثاني أكبر موقع لإنتاج النفط في الدولة، حقل الشرارة النفطي، والذي يشترك في إدارته شركة ريبسول الأسبانية والمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا.[٥] كما أنها قريبة كذلك من طرق التهريب التي كانت تستخدم منذ زمن طويل لنقل المهاجرين والبنزين والسلع الغذائية والكحول والمخدرات والأسلحة عبر الحدود الصحراوية مع الجزائر وتشاد والنيجر (شو ومانجان، ٢٠١٤).

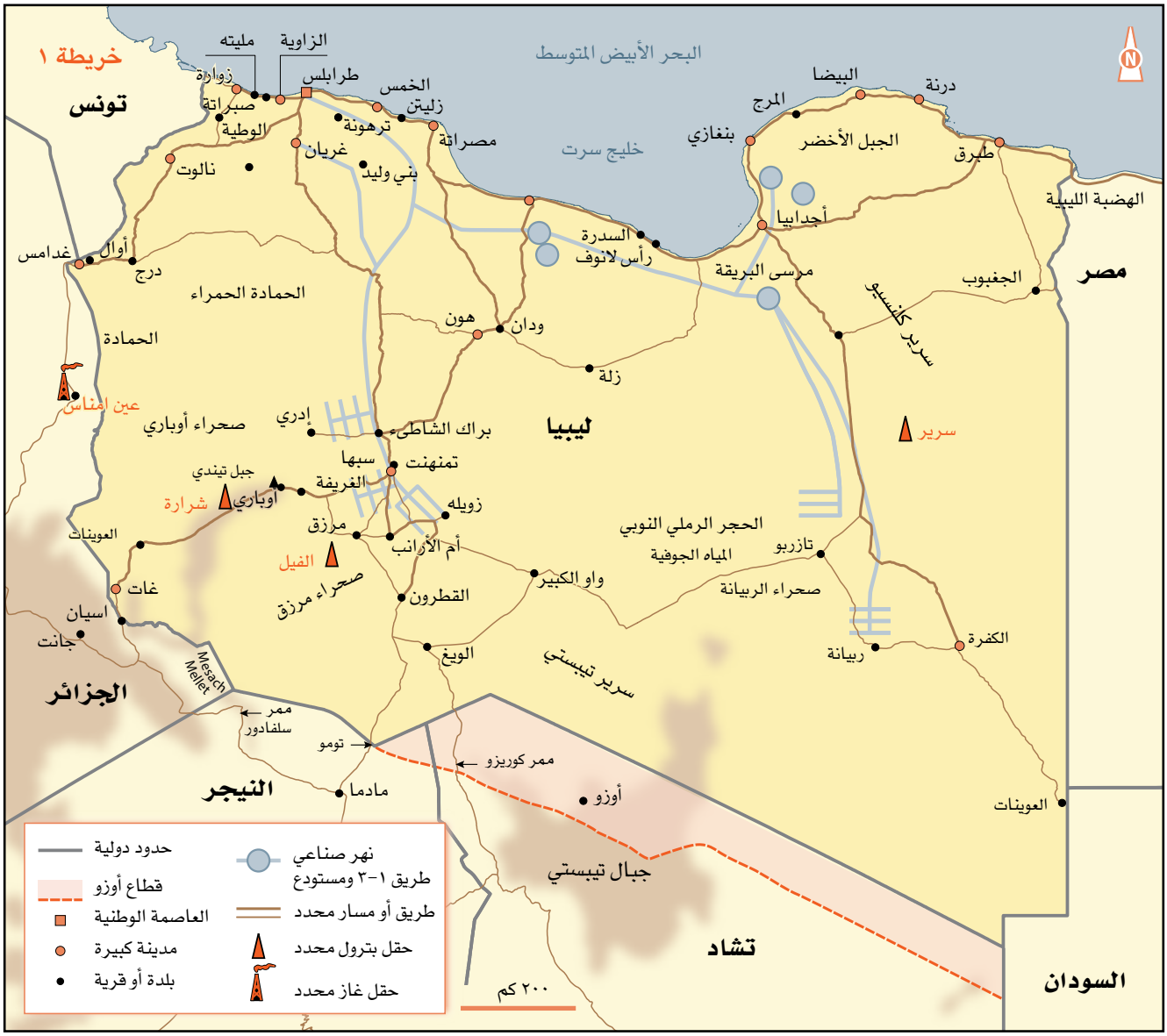

الديناميات التاريخية والسياسية

فترة حكم القذافي: التمييز ضد القبائل الأصلية

تأثر القذافي بتأييد الرئيس المصري جمال عبد الناصر للقومية العربية، الأمر الذي دفع القذافي لتفضيل المجتمعات العربية الليبية على حساب السكان الأصليين وثقافتهم ولغتهم (الجزيرة، ٢٠٠٨)[٦].

على مدى عقود، كان يتناوب ما بين قمع جماعات السكان الأصليين، واستغلالهم لتحقيق أغراض عسكرية وسياسية، عادة من خلال إغراءهم بالوعود التي كان لا يفي بالكثير منها. وكان الطوارق الذين عاشوا في ليبيا لمدة قرن على الأقل يمتلكون "سجلات عائلية"، وهو ما يقتضيه قانون المواطنة لعام ١٩٥٤. ومع ذلك، فإن العديد من الذين جاءوا في العقود التالية كانوا يفتقرون إلى الوثائق المطلوبة للمواطنة، وبالتالي منعوا من السفر وكذلك من الحصول على الوظائف والإلتحاق بالجامعات والحصول على القروض المصرفية (أي أر أي إن، ٢٠١٢؛ انظر الصندوق رقم ١).

وفي السبعينيات، قام القذافي بتجنيد الطوارق من مالي والنيجر في الجيش الليبي، واعداً إياهم بالرواتب والمواطنة. وباعتبارهم أعضاء في "الفصائل الإسلامية" التابعة للقذافة، تقاضى الطوارق مقابل القتال في تدخلات ليبيا في تشاد ولبنان وأوغندا. وفي الثمانينات، تسببت الخسائر العسكرية والكساد الاقتصادي في قيام القذافي بحل هذه الوحدة القتالية[٧]. وفي عام ٢٠٠٤، أنشأ لواء المغاوير الذي كان يقتصر على الطوارق برئاسة الجنرال علي كنة، ومقره في جبل تيندي في أوباري (لاشر، ٢٠١٤، ب. ٢-٣).

خلال الصراع مع تشاد، منح القذافي المواطنة للتبو الذين كانوا يعيشون في قطاع أوزو المتنازع عليه وجندهم للقتال. غير أنه بعد خسارة ليبيا في عام ١٩٩٤، تم تجريد العديد من التبو من جنسيتهم واستبعدوا بشكل عام من القوات المسلحة، بما في ذلك لواء فارس الذي يتخذ من سبها مقرا له (لاشر، ٢٠١٤، ص ٤).[٨]

وقد وصلت السياسات التمييزية إلى مستويات جديدة في نوفمبر ٢٠٠٨، عندما قام نظام القذافي بوحشية بقمع احتجاجات التبو المطالبة بحقوق المواطنة والحصول على التعليم والرعاية الصحية في الكفرة، مما أسفر عن مقتل ٣٣ شخصا. وقد كان انعدام الجنسية شائعا بين تبو الكفرة، وكذلك عمليات الإخلاء القسري (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٠، ص ٧؛ يو إس إيه طرابلس، ٢٠٠٨).

الصندوق رقم ١: الطوارق والتبو – الأصول والديموغرافيات

على مدى أكثر من قرن من الزمان، حافظت معاهدة عام ١٨٩٣ المعروفة باسم "ميدي ميدي" على السلام بين الطوارق والتبو في جنوب ليبيا. تمكنت جزئية ترسيم الحدود من هذه المعاهدة، على وجه التحديد، من منع النزاعات الإقليمية (ميناس أسوسيشتس، ٢٠١٥). حتى أثناء الثورة التي أطاحت بالقذافي، عندما وجدت المجتمعات الصحراوية نفسها في اتجاهات متعارضة، لم ينقلبوا بأسلحتهم ضد بعضهم البعض(موراي، ٢٠١٥أ) [٩]. وقد تعرضت الهدنة للخرق جراء حالة الفوضى التي أعقبت الثورة.

الطوارق

من الناحية التاريخية، يتنقل الطوارق البدو الرحل في الصحراء كتجار ورعاة، دون تقيد بحدود الدولة. وما زالوا ينتشرون في الجزائر وبوركينا فاسو وليبيا ومالي والنيجر[١٠]. وفي ليبيا الحديثة، يتألفون من مجموعتين: الأولى تعود أصولها لمئات السنين، إلى الأسر القديمة التي عاشت على طول الحدود مع الجزائر[١١]. وتتألف الثانية من الوافدين حديثا نسبيا. وقد فر هؤلاء الطوارق من القمع والجفاف والفقر في مالي والنيجر بدءا من السبعينيات من القرن الماضي، وسموا أنفسهم إشومار، هذا الإسم مستمد من الكلمة الفرنسية تشومور، والتي تعني (العاطلين عن العمل) (جالالي، ٢٠١٣؛ بيرين، ٢٠١٤، ص ٢٩٩).

من الصعب التأكد من حجم سكان الطوارق في ليبيا، ليس فقط نتيجة لنمط حياتهم في المجتمع، ولكن أيضا بسبب إفتقار الآلاف منهم إلى سجلات الهوية التي تصدرها الحكومة [١٢]. وتتراوح تقديرات عدد الطوارق في ليبيا ما بين ٦٠,٠٠٠ و ٢٥٠,٠٠٠ شخص (الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ACHPR ، صفحة ١٣؛ فريق العمل الدولي المعني بشؤون السكان الأصليين IWGIA, 2009، ص ١٣، شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة، IRIN, 2012) [١٣]. ويتركز معظمها في العوينات وغات وسبها وأوباري، وكذلك في أوال ودرج. وقبل ثورة عام ٢٠١١، كانوا يشكلون جزءا كبيرا من سكان غدامس، على الحدود مع الجزائر وتونس، ولكن الصراع مع الجيران العرب في عام ٢٠١١ دفعهم إلى الفرار[١٤].

التبو

عاش بدو التبو الرحل التقليديون أيضا في جنوب ليبيا لعدة قرون. وترتبط سبل معيشتهم تاريخيا، مثل تلك التي يتبعها الطوارق، بنقل الشحنات – والتي شملت في السنوات الأخيرة المهاجرين والسلع المدعومة مثل الوقود والغذاء والكحول والمخدرات والأسلحة عبر الحدود الصحراوية (ستوكر، ٢٠١٤).

وكما هو الحال بالنسبة للطوارق، يصعب تحديد رقم سكاني دقيق للتبو.[١٥] وفي ليبيا، يبلغ عدد سكان التبو حوالي ٥٠ ألف نسمة ويتركزون في الكفرة وربيانة في الجنوب الشرقي، وكذلك غربا في مرزق، – القطرون، وسبها. وهناك أيضا أقلية من التبو متواجدة منذ أمد بعيد في أوباري (ستوكر، ٢٠١٤؛ موراي ٢٠١٥أ). كما أن التبو لديهم روابط عائلية مع المجتمعات المحلية في تشاد والنيجر وبدرجة أقل السودان.[١٦]

المقاتلون على خط المواجهة في أوباري.
المصدر: موريسيو مورالس دوارتي،

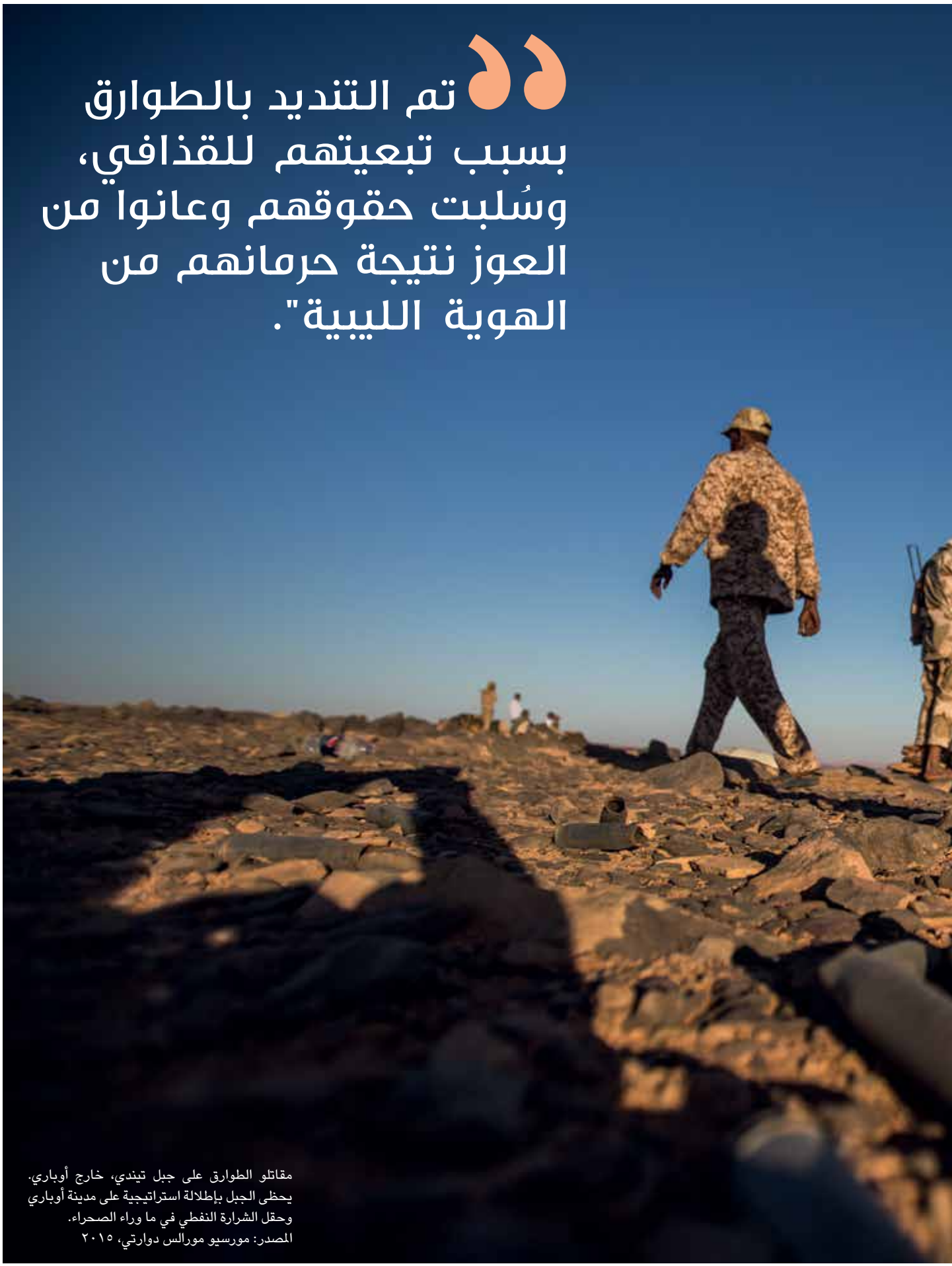

مقاتلو الطوارق على جبل تيندي، خارج أوباري.
يحظى الجبل بإطلالة استراتيجية على مدينة أوباري
وحقل الشرارة النفطي في ما وراء الصحراء.
المصدر: مورسيو مورالس دوارتي، ٢٠١٥

الإنحياز خلال ثورة ٢٠١١

خلال الثورة في عام ٢٠١١، انحاز جنود الطوارق إلى حد كبير للنظام. قام القذافي مرة أخرى بتجنيد الطوارق من مالي والنيجر، واعدا إياهم أن يدفع لهم مقابل القتال جنبا إلى جنب مع اللواء ٣٢ المعزز، بقيادة ابنه خميس، ولواء طارق بن زياد - والذي كان مقره في أوباري، وكان يتألف من مقاتلين ينتمون إلى حد كبير لقبائل القذاذفة وأولاد سليمان (جوين، ٢٠١١؛ لاشر، ٢٠١٤، ص٣).

وفي محاولة لكسب التبو في صفه، أعلن القذافي أنه سيعيد إليهم جنسيتهم. غير أن قراره هذا جاء بعد فوات الأوان، حيث استشعر التبو الفرصة لإستعادة ثرواتهم وكسب حقوقه[١٧]، وسارعوا إلى الانضمام للتمرد ضد النظام - في إطار التحالف مع الأمازيغ في شمال غرب ليبيا، وكذلك ألوية من الزاوية وبنغازي ومصراتة والزنتان. بعد تشكيلهم لألوية ثورية، لعب التبو دورا حاسما في تأمين الحدود الجنوبية لليبيا من تغلغل قوات النظام، والسيطرة على الأصول الاستراتيجية مثل حقل السرير النفطي والقاعدة العسكرية في الويغ (موراي، ٢٠١٥ج، ص ٣١٢-١٥).

الصندوق رقم ٢: الإنتقال من حرب أهلية إلى أخرى: ليبيا منذ ثورة عام ٢٠١١

خلال الست السنوات المنقضية ومنذ أن انتفض الليبيون لإسقاط نظام القذافي، كانت البلاد قد مزقتها النزاعات بسبب تصارع الكيانات السياسية المتعددة والتحالفات العسكرية التي تدعمها من أجل السلطة.

بعد عشرة أشهر من انتهاء الحرب، وتحديدا في أغسطس ٢٠١٢، استُبدل المجلس الوطني الانتقالي الثوري الذي كان يحكم ليبيا بالمؤتمر الوطني العام، الذي انتخب من خلال التصويت الشعبي، وكُلف بصياغة دستور ديمقراطي في غضون ١٨ شهرا. خلال ذلك الوقت، لم يتمكن المؤتمر الوطني العام من الوفاء بهذا التكليف، ولم يتمكن كذلك من إبقاء سيطرته على الاقتصاد أو الوضع الأمني أو وضع حد لتزايد وانتشار الجماعات المسلحة التي معظمها ممول من قبل وزارتي الداخلية والدفاع (لاشر وكول، ٢٠١٤، ص ١١).

في عام ٢٠١٤، وعندما استُبدل المؤتمر الوطني العام رسميا من قبل مجلس النواب المنتخب حديثا، رفض بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، والذين قد تلقوا الدعم من قبل الجماعات المسلحة ذات النفوذ، التنحي عن السلطة. واندلعت اشتباكات عنيفة في العاصمة في يوليو وأغسطس، واضطر مجلس النواب إلى الانتقال إلى طبرق في شمال شرق ليبيا.

مع ظهور مجموعتين رئيسيتين متنافستين، أطلقتا الحرب الأهلية الثانية في ليبيا. فمن جهة كان الجنرال خليفة حفتر وائتلافه العسكري "الكرامة"، معظمهم من الشمال الشرقي ومن الزنتان، وهي بلدة صغيرة لكنها ذات نفوذ تقع في الشمال الغربي. وبدعم بارز من مصر والإمارات العربية المتحدة، أقام الإئتلاف تحالفا مع مجلس النواب المعزول في الشرق، الذي اعترفت به الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لاحقا (فيتزجيرالد وتوالدو، ٢٠١٦).

وفي الطرف المقابل كان التحالف العسكري "فجر ليبيا" يتمثل في مزيج من الجماعات المسلحة المحافظة دينيا، والتي تشكلت خلال الثورة، وهي من المدن الشمالية الغربية بما في ذلك الزاوية ومصراتة وطرابلس، فضلا عن تشكيلات مسلحة من الأمازيغ. دافع هذا الائتلاف عن بقايا المؤتمر الوطني العام - الذي كان مرتبطاً بحكومة الإنقاذ الوطني - في العاصمة. وبينما كان هذا الجانب معزولا عن الساحة الدولية إلى حد كبير، إلا أنه قد تلقى دعما من دولتي قطر وتركيا، وتلقى دعما بدرجة أقل، من السودان (فيتزجيرالد وتوالدو، ٢٠١٦، ص ٢-٣).

وإلى جانب الإنخراط في اشتباكات عنيفة في طرابلس في عام ٢٠١٤، انخرطت قوات التحالف التابعة لحفتر في معارك في درنة وفي بنغازي، حيث قاتلت عملية الكرامة جماعات مسلحة متطرفة انضمت تحت ما يعرف بمجلس شورى ثوار بنغازي. وحارب تحالف حفتر في وقت لاحق قوات فجر ليبيا من أجل السيطرة على موانيء النفط الرئيسية في السدرة ورأس لانوف، وكذلك القواعد العسكرية في جنوب ليبيا وأقصى الغرب (أي سي جي، ٢٠١٥ ب، ص ٦-١٧).

وفي ديسمبر ٢٠١٥، وفي أعقاب محادثات بوساطة من الأمم المتحدة تهدف إلى توحيد حكومة ليبيا، وقع ممثلون من الأطراف المتعارضة، على الرغم من الخلاف الكبير بينهم، ما أصبح يعرف بإسم الاتفاق السياسي الليبي. وقد دخل الإتفاق في فرع تنفيذي جديد وهو حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها المجلس الرئاسي وهي هيئة تعمل كرئيس للدولة (فيتزجيرالد وتوالدو، ٢٠١٦، ص ٢).

بقيادة رئيس الوزراء فايز السراج وبدعم من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي،حل المجلس الرئاسي على نحو مباشر محل حكومة الإنقاذ الوطني لدى وصوله إلى طرابلس في ٣٠ مارس ٢٠١٦. في بادىء الأمر قُوبل المجلس الرئاسي بالترحيب من قبل تحالف واسع من البلديات، بما في ذلك مصراتة ذات النفوذ، حيث كان الجميع في حاجة ماسة لإنهاء التنافس السياسي والعنف. ومع ذلك، لم يتمكن المجلس من الحصول على الأصوات المطلوبة من مجلس النواب لإضفاء الشرعية على حكومة الوفاق الوطني (الورفلي، ٢٠١٦).

وسرعان ما شعر الليبيون بالاستياء الشديد من رد الفعل غير المناسب من قبل المجلس الرئاسي تجاه تفاقم الأزمة الأمنية والاقتصادية، والتدهور المتزايد في الخدمات الأساسية مثل إمداد الكهرباء ودفع المرتبات (إلومامي، ٢٠١٦ أ). خلال الجزء الأخير من عام ٢٠١٦، قام تحالف حفتر المسلح - بدعم من مصر، والإمارات العربية المتحدة، على نحو متزايد، وروسيا- بتعزيز السيطرة العسكرية الموحدة على المدن الشرقية والإستيلاء على موانيء النفط الرئيسية على طول الساحل (بيانيجياني و والش، ٢٠١٧). وفي أثناء ذلك، ظهر من جديد أعضاء حكومة الإنقاذ الوطني المعزولة في طرابلس للتصدي لحكومة الوفاق الوطني (غازيني، ٢٠١٦؛ ماثي، ٢٠١٦).

وحتى وقت كتابة هذه السطور، ظل غير واضحا ما إذا كانت حكومة الوفاق الوطني قادرة على تجنب السقوط خلال مواجهتها للمعارضة المستمرة.

ما بعد الثورة: اضطرابات وفوضى جديدة

بعد انهيار نظام القذافي، بدأت الفصائل المتنافسة في التصارع على السلطة على المستوى الوطني (انظر الصندوق رقم ٢). وفي الوقت نفسه، واصلت البلاد مواجهة العجز والتدهور في الخدمات العامة، وتأخر دفع الرواتب، وعدم فعالية نظام سيادة القانون، وانعدام الأمن، وتسلل الجماعات المسلحة المتطرفة (انظر الصندوق رقم ٣).

في الجنوب الليبي، شهدت المجتمعات الصحراوية إما زيادة أو إنهيار ثرواتها بعد ثورة ٢٠١١. وقد تم التنديد بالطوارق بسبب تبعيتهم للقذافي، وقد سُلبت حقوقهم وعانوا من العوز نتيجة حرمانهم من وثائق الهوية الليبية، فضلاً عن تعرضهم للتضييق بشكل متزايد من قبل الجماعات المسلحة الدخيلة والجماعات المسلحة المحلية (إيرين، ٢٠١٢)[١٨]. في المقابل، وجد التبو أنفسهم يسيطرون على مساحات واسعة من الحدود الجنوبية الليبية؛ ونتيجة لذلك، أتيحت لهم فرصة أفضل للوصول إلى العشائر عبر الحدود ودوراً أكثر تمكينا في التهريب غير المشروع (موراي، ٢٠١٥ج؛ توبيانا، ٢٠١٦).

الطوارق بعد ثورة عام ٢٠١١

وبغض النظر عما إذا كانوا قد حاربوا نيابة عن نظام القذافي، أو كانوا جزءاً من الأقلية التي انضمت إلى الثورة، أو الذين نجوا جراء عدم انخراطهم في القتال، فقد تم نبذ الطوارق الليبيين في الدولة الجديدة. وتعرضت سبل معيشتهم للخطر وتحطمت تطلعاتهم إلى المواطنة الليبية - التي كان القذافي يحافظ عليها إلى حد كبير[١٩].

ومع انهيار نظام القذافي، كان لدى جنود الطوارق خيارات قليلة قابلة للتطبيق. فقد فر المئات إلى مالي أو النيجر هروبا من الاضطهاد. في حين نهب البعض منهم مخزونات السلاح لغرض بيعها أو نقلها عبر الصحراء إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد[٢٠] أو خدمة للإنتفاضة المتجددة لتأسيس موطن للطوارق في شمال مالي (نوسيتر، ٢٠١٢). ومع ذلك، عندما قامت جماعات متطرفة من أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي باستغلال قضية الطوارق في مالي، ظهرت انقسامات.

الصندوق رقم ٣ التهديدات الإرهابية في ليبيا ومحيطها

وجود تنظيم الدولة الإسلامية

في أواخر عام ٢٠١٤، قام عناصر تنظيم الدولة الإسلامية المسلح غير التابع لدول بإستقطاب مليشيات أنصار الشريعة السلفية واستغلوا الفوضى السياسية في ليبيا للاستيلاء على قاعدتهم في مدينة سرت الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتوسيعها وتوطيدها (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٦ ب،ص ٣ - ٦). إلا أن مسلحي التنظيم عانوا من نكسات في بنغازي ودرنة وصبراتة، وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، كان الفضل لتحالف البنيان المرصوص العسكري بقيادة مصراتة الفضل في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية المسلح في سرت (وينتور، ٢٠١٦). وقد حظي التحالف بدعم من حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا في ليبيا، وتلقى مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا (دويتشه فيله، ٢٠١٦؛ سميث، ٢٠١٦).

إلا أن تلك الهزيمة لم تكن حاسمة. عاد بعض مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية المسلح للظهور مرة أخرى في الصحراء جنوب سرت ويشتبه بوجودهم بالقرب من بني وليد (ليبيا هيرالد، ٢٠١٦؛ شميت وجوردون، ٢٠١٧). كما يقاتل مسلحون من تنظيم الدولة الإسلامية في بنغازي ويزعم أنهم في الجنوب الشرقي، على طول طرق الإمداد عبر الحدود حول مدينة الكفرة النائية، بالقرب من الحدود مع السودان ومصر (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٦ ب، ص ٤).

وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية ادعى أنه قد أنشأ "ولاية فزان" في ليبيا، إلا أن هذه التأكيدات لم تُثبت (بورتر، ٢٠١٦؛ زيلين، ٢٠١٥). ويبدو أن المسلحين قد واجهوا تحديات فى الجنوب الغربى الأكثر كثافة سكانية، باستثناء البؤر التضامنية فى مدينة سبها المكتظة بالسكان. قد يكون هذا الجزء من البلاد أقل عرضة للتسلل، ليس فقط بسبب تعدد القبائل القوية المتنافسة، ولكن أيضا بسبب الوجود العسكري الفرنسي المدعوم من الولايات المتحدة على طول الحدود مع النيجر (بي بي سي، ٢٠١٥). بالإضافة إلى ذلك، صعدت الجزائر ضغط جهازها الاستخباراتي وجنودها على طول الحدود الغربية، ولا سيما منذ الهجوم الإرهابي الذي وقع عام ٢٠١٣ علىمنشأة عين أمناس للغاز، والذي دبره مختار بلمختار وجماعة المرابطون من جنوب غرب ليبيا (ماتاريس، ٢٠١٦؛ مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٦ ب، ص ٩).

رفض ممثلو الطوارق و التبو ممن أجريت مقابلة معهم من أجل هذه الدراسة بأغلبية ساحقة احتمال أن تتجذر أيديولوجية تنظيم الدولة الإسلامية الراديكالي في مجتمعاتهم التي وصفوها بأنها تقليدية وأقل تحفظا دينيا وراسخة في الثقافة المحلية والتي تدين بالولاء لزعماء القبائل. وبالرغم من ذلك، اعترفت بعض الأطراف المحاورة بأن الشباب المسلح والعاطل عن العمل والمهمش قد يكون عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المتطرفة، مثلاً من خلال مقاطع الفيديو التي يبثها تنظيم الدولة الإسلامية والتي تستهدف مقاتلي الطوارق والتبو (كاسي وبولارد، ٢٠١٥؛ هوريتز، ٢٠١٥).[٣١]

الأنشطة الإرهابية وجهود مكافحة الإرهاب على طول الحدود الجنوبية لليبيا

سرعان ما وصفت المخابرات الدولية ومصادر وسائل الإعلام جنوب غرب ليبيا بعد ثورة عام ٢٠١١ كبؤرة لإرتكاب الأعمال الإرهابية (أي سي جي، ٢٠١٥ أ، ص ١٤). وأشاروا إلى تدفق الأسلحة والمقاتلين إلى مالي والنيجر في أعقاب ثورة ٢٠١١ (أندرس، ٢٠١٥، ص ١٧٥؛ دي تيسيريس، ٢٠١٧، ص ٦). كما وجهوا الإنتباه إلى الهجوم على منشأة عين أمناس للغاز في الجزائر، والذي تم إطلاقه، كما ذكر أعلاه، من جنوب غرب ليبيا (بوكوت، ٢٠١٥) [٣٢]. ركزت تقارير أخرى على الروابط المزعومة بين إياد أغ غالي، زعيم حركة أنصار الدين في مالي، ونشاطات ابن عمه، ولي المدرسة السلفية الشيخ أحمد عمر الأنصاري، مؤسس لواء حرس الحدود ٣١٥ في أوباري (هيراس، ٢٠١٤؛ ميناس أسوسياتس، ٢٠١٥؛ ميتكالف، ٢٠١٢)[٣٣]

قد تكون بعض الاتهامات بأن الإرهابيين ناشطين في جنوب غرب ليبيا، مبالغ فيها نظرا لأن عددا قليلا من المراقبين الدوليين موجودون على أرض الواقع لتقييم الحالة بدقة [٣٤]؛ وقد تتجذر المبالغات الأخرى ببساطة في المصلحة الذاتية. والواقع أنه منذ عام ٢٠١٢، ادعى العديد من القادة العسكريين والمدنيين من التبو أن تنظيم القاعدة نشط في الجنوب الغربي، بما في ذلك اللواء ٣١٥. وفي الوقت نفسه، قاموا بترويج فكرة أنهم هم أنفسهم الأكثر قدرة على مكافحة الإرهاب بالإقتران مع القوى الدولية في المنطقة الحدودية. ومن خلال المبالغة في التهديد ووضع أنفسهم كحلفاء طبيعيين لقوات مكافحة الإرهاب الدولية، أعرب التبو عن أملهم في تعزيز مكانتهم داخل ليبيا. [٣٥]

وعلى الرغم من المبالغات، فإن العناصر المتطرفة - بما في ذلك عناصر جماعة المرابطون وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و أنصار الدين، موجودة بالفعل في الجنوب الغربي، حتى وإن اقتصرذلك على العبور من خلال المنطقة في الغالب، أواستخدامها كقاعدة لوجيستية (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٦ ب، ص ٤-٥، ٨). وينسب الطوارق هذه الحركة والنشاط إلى الجغرافيا والافتقار إلى مستلزمات مراقبة الحدود أكثر من أي ميل لنشر التطرف بين السكان المحليين. [٣٦]

إن فرنسا لديها مخاوف شديدة من أن يستسلم جنوب ليبيا للتطرف، نظرا إلى أن الدولة - القوة الاستعمارية السابقة في منطقة الساحل - - لها حصة عسكرية واقتصادية كبيرة في المنطقة (أونيكو، ٢٠١٦) [٣٧]. واستكمالا لحربها ضد التمرد المتطرف في منطقة الساحل، أنشأت فرنسا قاعدة لمكافحة الإرهاب تحت اسم "عملية برخان" في مدام في شمال شرق النيجر [٣٨].تقع القاعدة على بعد ١٠٠ كم جنوب معبرالتوم الحدودي الليبي، وهو طريق نشط لمهربي التبو الذين يهربون المهاجرين والبضائع إلى ليبيا (موراي، ٢٠١٥ ب؛ شاو ومانغان، ٢٠١٤، ص ٩-٢٢). [٣٩]

وفي أواخر ديسمبر ٢٠١٦، كانت دوريات مكافحة الإرهاب الفرنسية، المدعومة بالمراقبة الجوية الأمريكية، كذلك تجتاز الأراضي المحيطة بممر السلفادور في شمال النيجر، وهو ممر تهريب سيء السمعة يؤدي إلى جنوب غرب ليبيا ومجتمعات الطوارق القريبة (بي بي سي، ٢٠١٥؛ تورس ، ٢٠١٦).

في حين بقى بعض الطوارق مع الجهاديين، عاد آخرون إلى ليبيا، بخيبة الأمل وصفر اليدين (موراي، ٢٠١٥ أ).[٣٠]

وقد كان جنود الطوارق وضباط الشرطة الذين بقوا في ليبيا بعد إسقاط النظام يتلقون أجورهم على نحو متقطع، وفي بعض الأحيان لم يتقاضوا أجراً على الإطلاق. وقد أدى انتشار الجماعات المسلحة الثورية في جميع أنحاء ليبيا إلى ترك الجيش الوطني وقوة الشرطة في حالة يرثى لها. وفي عام ٢٠١٥، قام قائد عسكري من الطوارق بتقدير رجال القبائل العاطلين عن العمل في غات وأوباري بحاولي ٧,٠٠٠ رجل، و١,٠٠٠ فرد من الشرطة [٣١].

أما باقي جنود لواء مغاوير القذافي الذين بقوا في أوباري أو عادوا بعد فرارهم في البداية إلى مالي أو النيجر، فقد أعادوا تغيير علامة قواتهم إلى لواء تيندي. وستكون القوة في وقت لاحق بمثابة مظلة للجماعات المسلحة من الطوارق في الصراع في أوباري (لاشر، ٢٠١٤، ص ٢).

أنشأ الثوار من الطوارق – الذين انشق بعضهم عن لواء المغاوير لتشكيل لواء تينيري في عام ٢٠١١- مقرا للقيادات العامة لوحدة دوريات الحدود الثورية ٤١١ في أوباري، مع مجموعات إضافية في العوينات، إسايين، مكنوسة، والطحالة. وعلى الرغم من أنهم قاموا بدوريات حراسة على مسافة تزيد عن ٥٠٠ كيلومتر من الأراضي الممتدة على طول الحدود الجزائرية، فإن الحكومة لم تدفع لهم إلا بشكل متقطع ولم توفر لهم فعليا أي مركبات أو وقود أو أسلحة أو تدريب.[٣٣]

وإلى جانب العمل في قوات الأمن، لم تقدم ليبيا بعد الثورة سوى القليل من الفرص الاقتصادية المشروعة. خلال سنوات حكم القذافي، ازدهرت صناعة السياحة في جنوب غرب البلاد، والتي برزت كوجهة سفر مليئة بالمرشدين الصحراويين وفنادق سفاري. ومع اندلاع الثورة، تراجع هذا القطاع إلى أن توقف بصورة مفاجئة، مما نتج عنه انحسار مصدر آخر للدخل لسكان الطوارق [٣٤].

قام بعض الطوارق لحصار حقل الشرارة النفطي للمطالبة بالمواطنة والحقوق (أنسمد، ٢٠١٤). واتجه آخرون إلى التهريب لكسب لقمة العيش، ولكن مع التشديد الأمني على الحدود وزيادة الرقابة، أصبحت سبل العيش تلك بديلا خطيرا بصورة متزايدة مقارنة بالعمل مع قوات الأمن[٣٥]. وفي هذا السياق، شدد الطوارق على أن الرقابة الدولية المتنامية – لا سيما الرقابة العسكرية الفرنسية والأميركية على طول الحدود – قد دفعت مجتمعاتهم إلى فرض قيود أكبر على جنوب غرب ليبيا [٣٦].

ومع تعقيد الأمور، عانى مجتمع الطوارق من التوترات الداخلية. على سبيل المثال، لم يكن الطوارق من ليبيا على وفاق دائم مع أولئك الذين هاجروا من منطقة الساحل، ويرجع ذلك

إلى حد كبير إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية. كما لم يكن هناك اتفاق بين الطوارق الذين اعتبروا أنفسهم حلفاء طبيعيين لمجلس النواب في طبرق، والذين اجتذبوا أكثر إلى تحالف "فجر ليبيا" الثوري في طرابلس [٣٧].

التبو بعد ثورة عام ٢٠١١

وعلى النقيض من الطوارق، كان أعضاء مجتمع التبو أكثر تمكينا بعد الثورة. والأهم من ذلك أن التبو تمكنوا من إحراز تقدم كبير في قطاع النفط. وكانت قوات التبو، بما في ذلك لواء الشهيد أحمد الشريف، التي تتخذ من الكفرة مقرا لها تحت قيادة القادة العسكريين علي رمضان سيدا وحسن موسى، مسؤولين عن تأمين غنائم منشآت المؤسسة الوطنية للنفط مثل حقل السرير[٣٨]. وعندما وسع مقاتلوا الزنتاني الثوريون مداهم وصولا إلى الجنوب - واستحوذوا على ثاني أكبر حقل نفط في ليبيا، حقل الشرارة، في ضواحي أوباري، فضلاً عن حقل أصغر منه "حقل الفيل"، الذي يقع بالقرب من حقل الشرارة- قاموا بتجنيد مقاتلي التبو لحراسة منشآت النفط التابعة لشركة النفط الوطنية (مجموعة الأزمات الدولية – أي سي جي، ٢٠١٥ب). وتعاون حرس المنشآت النفطية مع مجموعة التبو المسلحة الوحيدة داخل وسط مدينة أوباري في ذلك الوقت، وهي لواء شهداء الشيخ محمد صلاح[٣٩].

كما تمكن التبو من السيطرة على المناطق الحدودية وطرق التهريب التي قد كانت في نطاق قدرتهم ونفوذهم خلال ثورة ٢٠١١. وطلبوا موافقة المجلس الوطني الانتقالي الثوري الذي حكم ليبيا لمدة عام تقريبا بعد انهيار نظام القذافي، لإنشاء نقاط تفتيش صحراوية، ودوريات على الحدود الجنوبية، وزيادة نفوذهم. وقد كلف المجلس حرس الحدود بالقيام بدوريات على بعد مئات الكيلومترات من الأراضي المجاورة لتشاد وشمال شرق النيجر والسودان[٤٠]. كما تم تضمين مقاتلي التبو في القوة الداعمة لوزارة الدفاع، درع ليبيا[٤١] - التي تتألف من لواء درع الصحراء، بقيادة بركة وردكوه من مرزق، ولواء شهداء أم الأرانب في مرزق والقطرون، برئاسة رمضان اللاكي (لاشر، ٢٠١٤، ص ٤).[٤٢]

ونتيجة لذلك، استحوذ التبو أيضا على طرق التهريب عبر الحدود المستخدمة للمهاجرين والوقود والسلع والمخدرات والأسلحة، فضلا عن إمكانية الوصول إلى مناجم الذهب في شمال النيجر وتشاد (توبيانا، ٢٠١٦). واستجابة للفرص المتنامية، هاجر التبو من تشاد والنيجر إلى ليبيا سعيا وراء الفرص الإقتصادية (موراي، ٢٠١٥ج؛ توبيانا، ٢٠١٦). وبالنسبة للمحرومين من حقوقهم، الذين لا يحملون وثائق هوية من التبو، ممن هاجروا في الأصل من قطاع أوزو في تشاد، فقد استعادت الثورة بعض الثقة، حيث قد يكون بالإمكان الحصول على المواطنة الليبية بعد كل ذلك[٤٣].

وعلى الرغم من حذرهم من استمرار سياسات التعريب التمييزية التي انتهجها القذافي ، إلا أن التبو كانوا مرتبطين ارتباطا وثيقا بتحالف حفتر العسكري ومجلس النواب. كما أقاموا روابط مع قبائل عربية محلية مثل القذاذفة، وكان معظمهم من متعهدي النقل في شراكات تجارية غير مشروعة[٤٤]. وطوال الوقت، سعى قادة التبو إلى تأمين الوصول إلى الوظائف التي تتطلب مهارات وإلى تجاوز القيود التي قيدت أعمال التهريب والتأمين التي يقوم بها التبو. يقول أحد وسطاء التبو للسلام من منطقة القطرون "نحن لا نريد أن نكون كلاب حراسة الحدود"، "نريد أن نكون متساوين مع الليبيين الآخرين." [٤٥]

تفاقم التوترات بين الطوارق والتبو

بعد الثورة، شرع الطوارق و التوبو في شجب وانتقاد بعضهم البعض من خلال حملات إدعائية مضادة. وحرصا على تأمين موطئ قدم قوي في دولة ما بعد الثورة، قدم التبو أنفسهم كحراس موثوق بهم على الحدود وحلفاء في الحرب الدولية ضد الإرهاب[٤٦]. واتهموا مرارا وتكرارا لواءات الطوارق في أوباري - بما في ذلك اللواء ٣١٥ وأنصار الحق - بانتماءهم إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بحجة أن ممر السلفادور كان يعج بالمتطرفين (انظر الصندوق ٣).[٤٧]

وفي المقابل، أدرك مجتمع الطوارق أنهم يتعرضون لتشويه سمعتهم إجحافاً بوصفهم "إرهابيين"، وأسيء فهمهم، وأنهم تحت حصار متزايد. وأدت المظالم التي احتفظوا بها والمتعلقة بالسلوك الإستعماري في البلدان المجاورة إلى تغذية قناعاتهم بأن فرنسا كانت في تحالف مع التبو - الذين اعتبروا إلى حد كبير "أجانب" – لتصنيف الطوارق في ليبيا على أنهم إرهابيين، بينما تقوم فرنسا في ذات الوقت ذاته بالتعدى على المنطقة الغنية بالمعادن التي يسكنها الطوارق. [٤٨]

عدوان العرب - التبو

كما استاءت المجتمعات العربية المحلية من تحول قوات التبو. واعتبروا أن توسع التبو الإقليمي بعد الثورة كان على حسابهم، وادعوا أن العديد من التبو كانوا دخلاء أجانب في ليبيا [٤٩].

وقد تطورت التوترات بسرعة إلى أعمال عنف، في كل من الجنوب الشرقي والجنوب الغربي. في فبراير ٢٠١٢ في الكفرة، قتل أكثر من ١٠٠ شخص جراء اشتباك عرب قبيلة الزوية، الذين كانوا يتمتعون منذ فترة طويلة بمعاملة تفضيلية من قبل القذافي، مع التبو على التجارة غير المشروعة (وكالة فرانس برس، ٢٠١٢). فعندما دخل مقاتلو درع ليبيا من الشمال إلى المدينة لفرض وقف إطلاق النار كحراس سلام محايدين، زاد هذا من حدة التوترات بسبب تحيزهم المتزايد تجاه رفاقهم العرب من قبيلة الزوية، (موراي، ٢٠١٢).[٥٠]

في سبها، قتل ١٥٠ شخصا عندما اشتبك التبو مع أولاد سليمان على أماكن الرعي في مارس ٢٠١٢. وقد برز أولاد سليمان مطالبين بالهيمنة التي حرموا منها لصالح القذاذفة الأقل عدداً والذين حضوا بمعاملة أفضل في ظل النظام السابق (إيه بي، ٢٠١٢).

ومنذ ثورة عام ٢٠١١، أدى تحول التحالفات القائمة على القبيلة من أجل المكاسب الاقتصادية والعسكرية والسياسية إلى اندلاع اشتباكات في براك الشاطئ وغدامس وكما هو مبين أدناه، في أوباري. وتوضح هذه الصراعات المحلية في جميع أنحاء الجنوب مدى صعوبة التوفيق بين السلام الدائم وتحقيق الاستقرار في دولة ما بعد الثورة. كان التفاوض بنجاح بشأن وقف إطلاق النار من قبل شيوخ القبائل يتسم بالهشاشة وانهار على فترات متقطعة بسبب غياب مؤسسات أمنية وطنية قوية ونقص سبل العيش البديلة للمقاتلين الشباب[٥١].

التدخل في الجنوب

وفي نهاية عام ٢٠١٢، أعلن المؤتمر الوطني العام المنتخب حديثا في طرابلس أن الجنوب "منطقة عسكرية" وذلك في محاولة لإنهاء الصراع المستمر. ومن الواضح أن المنطقة كانت تحت سيطرة الجيش الوطني. غير أن المرسوم كان عديم الجدوى عمليا: فالجيش الوطني يفتقر إلى القوة والدعم والتماسك لإدارة هذا الإقليم الشاسع، بما في ذلك في أوباري، وكان أضعف من وحدات درع ليبيا المحلية والميليشيات الأخرى (إم سي جريجور، ٢٠١٣).

في مطلع عام ٢٠١٤، وفي ضوء فشل التدخلات المتتالية من قبل الفصائل الشمالية في فض النزاعات الجنوبية ، وصلت قوة مصراتة الثالثة إلى سبها لاحتواء العنف القبلي. وقد كانت القوة منظمة إلى تحالف فجر ليبيا في طرابلس الذي تدعمه تركيا وقطر. وفيما يتعلق بنقاط التفتيش والدوريات التابعة للقوة الثالثة، والاستحواذ على المرافق الرئيسية مثل المطار العسكري في تمنهنت، قال قائد عمليات القوة الثالثة:

> "نحن ننقذ الأمن في الجنوب. أنت لديك بندقية، وأنا لدي بندقية، ذلك يحقق التوازن. لذلك نحن لا نأخذ البنادق من الرجال ولكننا نكتشف لصالح من يعملون، ومن أين تحصلوا على هذا السلاح، وما إذا كانوا ينتمون إلى مجموعة فاسدة."[٥٢]

شكلت القوة الثالثة تحالفات مع أولاد سليمان والحساونة وبعض الطوارق الذين أمدوهم بالأسلحة والدعم اللوجستي (كول

ومانجان، ٢٠١٦؛ ستوكر، ٢٠١٥).[٥٣] بيد أن هذا التعاون أدى بدوره إلى إثارة التظلمات بين الجماعات الأخرى، التي استنتجت أن مقاتلي القوة الثالثة كانوا في المنطقة لتحقيق مكاسب اقتصادية لصالحهم.[٥٤]

صورة مقربة: الصراع في أوباري

كان لتداعيات الثورة وانهيار الأجهزة الأمنية للنظام وتدهور صناعة السياحة أثر وخسائر اقتصادية مدمرة لسكان أوباري. نتيجة لذلك، ازدادت المنافسة المحلية على السلطة، والأصول، وسبل العيش البديلة، مما أثار السخط بين المجتمعات الفقيرة والمحرومة في البلدة. وفي الوقت نفسه، ازداد التهريب عبر الحدود. وفي هذا السياق، اندلعت المعركة في أوباري نجمت عن نزاع بين مهربي الوقود من الطوارق والتبو في سبتمبر ٢٠١٤ (ستوكر، ٢٠١٥).

واستمر الصراع حتى وقف إطلاق النار في فبراير ٢٠١٦، بعد حصده لحياة ٣٠٠ مقاتل ومدني، وإصابة أكثر من ٢٠٠٠ شخص، وتدمير وسط مدينة أوباري ومحالها التجارية ومنازلها (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٦أ، ص ١٦-١٧). وأرغم القتال أكثر من نصف السكان على الفرار إلى أماكن مثل العوينات وغات ومرزق وضواحي سبها في تويوري، وإلى أبعد من ذلك أيضا (سبيندلر، ٢٠١٥). وكثير من أولئك الذين بقوا في المدينة إما كانوا عاجزين عن المغادرة أو من المعدومين الذين لا يملكون تكلفة التنقل.[٥٥]

وكما هو مبين أدناه، فإن النزاع قد خرج عن نطاق السيطرة حيث أن السكان المحليين قاموا بحشد عشائرهم في المناطق المحيطة وعبر الحدود. لم يتأخر كذلك دعم الائتلافات العسكرية المتنافسة في ليبيا للقوات المتقاتلة بالوكالة في أوباري، مما زاد من تعقيد مهمة وسطاء السلام المحليين والإقليميين.

تصاعد الخلاف

وعلى الرغم من أن اللجنة الأمنية المشتركة في البلدة المكونة من أعيان الأهالي، والطوارق، والتبو حاولوا التدخل في ما بدأ كمشاجرة وخلاف، وصل مقاتلون من خارج أوباري لتعزيز الأطراف المتناحرة. وحمل القادة من كل مجموعة اللوم على الآخر في تصعيد العنف.[٥٦]

ولم يمضي وقت طويل حتى انتشر القناصة من كلا الجانبين في وسط مدينة أوباري. حيث تمركز مقاتلو الطوارق على جبل تيندي الإستراتيجي، ذو الإطلالة التامة على البلدة، في حين تمركز مقاتلو التبو على سفوح التلال المجاورة. وأصبح المدخل الشرقي الرئيسي لأوباري والطريق المؤدي إلى سبها عبارة عن منطقة منعزلة، وأغلق المطار وتم قطع الطريق المؤدي غرباً إلى منطقة نائية يقطنها في الغالب الطوارق (موراي، ٢٠١٥ أ).

وصل مقاتلو التبو، الذين إستولوا على مدخل أوباري الشرقي وحى ديسا المجاور، من مرزق والقطرون وسبها، ومن مناطق بعيدة مثل الكفرة وربيانة. كانت معركة أوباري قضية لبى ندائها مجتمعات التبو من كل مكان، من الذين حارب أعضاؤها تحت قيادة عسكريين مثل علي أكري وشرف الدين بركاء عزيبي. وأكد مسؤول أمني هام في التبو أن الأطراف المتحاربة في التبو قاموا بتعبئة ذويهم عبر الحدود في تشاد والنيجر، وجندوا مقاتلين من السودان (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٦أ، ص ١٧).[٥٧]

وفي الضواحي التي يسيطر عليها الطوارق، مثل مشروح وكامبو، انضم ما يصل إلى ١٥ مجموعة قتالية محلية من قبل متطوعين من غات، وضواحي تويوري في سبها، وأماكن أخرى. وحضروا إلى غرفة العمليات العسكرية للطوارق، عند سفح جبل تيندي، إلى قادة مثل علي صلاح الحسيني[٥٨]. واستخدم العديد من مقاتلي الطوارق المهارات والأسلحة التي حصلوا عليها أثناء خدمتهم مع جيش النظام السابق والشرطة.

وسرعان ما تدفق الطوارق الجرحى إلى المستشفى الميداني في ضواحي أوباري التي تسيطر عليها الطوارق، حيث تطوعت النساء – اللواتي عمل بعضهن كمديرات أو حراس في الأجهزة الأمنية للقذافي– كطهاة وفي الدعم الطبي.[٥٩]

ومنذ حصار الطريق الذي يربط الجزء الشرقي للطوارق في أوباري بسبها من قبل قناصة التبو، استغل الطوارق أيضا موقعا آخر كمركز لهم: قام السائقون بإجلاء الجرحى إلى بلدة اديري، في منطقة براك الشاطئ، – على بعد أربع ساعات بالسيارة، عبر الكثبان الرملية، وعادوا محملين بالمواد الغذائية والوقود من السوق السوداء من هناك إلى أوباري.[٦٠]

وعالجت عيادة الهلال الأحمر في الغريفة القريبة معظم ضحايا التبو. على حد قول أحد الأطباء: "معظمهم من القناصة"[٦١]

الحرب بالوكالة

وبعد أن بدأ النزاع كنزاع محلي يحشد تأييدا أوسع نطاقا، سرعان ما أقحم الصراع في السياق الوطني والإقليمي الأكبر. قامت قوة مصراتة الثالثة، التيكان مقرها في سبها بتخفيف التوترات بين الجماعات المسلحة القبلية وحماية المصالح في المنطقة، قد رأت قوات الطوارق الثورية كحليف بالوكالة لها. في نوفمبر ٢٠١٤، بعد شهرين من الصراع في أوباري، انضم الطوارق إلى القوات للإستيلاء على حقل الشرارة النفطي من مقاتلي الزنتان والتبو. في ذلك الوقت، كان تركيز الزنتان على معركتهم ضد فجر ليبيا حول قاعدة الوطية العسكرية، إلى الشمال الغربي، في حين أن التبو كانوا مشتتين بسبب القتال داخل أوباري.[٦٢]

في يناير ٢٠١٥، وخلال زيارة نادرة إلى الحدود الجنوبية الغربية كانت من أجل دعم خطوط الإمداد والمؤن في أوباري، وعد مسؤولو القوة الثالثة بزيادة عمليات دوريات الطوارق. غير أن القيادات من مصراتة (القوة الثالثة) فشلوا في الإيفاء بعهودهم تلك، كما وجدوا أنفسهم مشتتين أكثر من ناحية القدرات ومتورطين في المعارك ضد حفتر والقوات المتحالفة معه في الهلال النفطي في المنطقة الوسطى وفي الوطية وفي براك الشاطئ.[٦٣]

بعد أن أنشأت مركز استخبارات في جرما، شرق أوباري، خططت القوة الثالثة السيطرة على المطار الواقع خارج غات، بالقرب من الحدود الجزائرية. وكان من شأن هذه الخطوة أن تسمح بإنشاء قاعدة إمداد جديدة، وكذلك وسيلة لمنع قوات حفتر من الهبوط والإنزال هناك، ولكن تم التخلي عن الخطة نظراً للمقاومة السلمية من سكان الطوارق (موراي، ٢٠١٥ أ).[٦٤]

وفي حين تلقى مقاتلو الطوارق قدرا معينا من الدعم من القوة الثالثة – يتضمن المعدات وعمليات الإجلاء الطبي من حقل الشرارة والوقود الذي كان هناك حاجة ماسة إليه – كان مصدرهم الأساسي للتمويل بالأسلحة هو وزارة الدفاع التي كانت تعمل في إطار حكومة الإنقاذ الوطني في طرابلس (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٦أ، ص ١٦، ٣١-٣٩) [٦٥]. وعلى الرغم من أن المقاتلين استخدموا سلاح المدفعية مثل قاذفات الجراد متعددة الصواريخ وقذائف الهاون، إلا أن بعض سكان الطوارق ذكروا أنهم قد اعتمدوا على أسلحة قديمة استحوذوا عليها من وظائفهم في الجيش أو الشرطة، أو حصلوا عليها من مستودعات القذافي في أعقاب الثورة، أو اشتروها من السوق السوداء، حيث ارتفعت أسعار الأسلحة.[٦٦] وذكر مقاتل من الطوارق أنه "لم يكن أحد يملك أسلحة في المنزل قبل الثورة – والآن أصبح لدى الجميع اثنين أو ثلاثة قطع من الكلاشينكوف في منازلهم. "اشترينا أسلحتنا وذخائرنا، ولكن المشكلة هي أنها مكلفة للغاية".[٦٧]

وعلى النقيض من الطوارق، اتحدت جماعة التبو في ولائهم لمجلس النواب وانقلاب حفتر الذي أطلق عليه اسم الجيش الوطني، وهو ائتلاف من الجنود السابقين والجماعات المسلحة التي استخدمت الصراع لتوسيع منطقة تغطيتها في الجنوب.[٦٨]

التغلب على جمود المفاوضات

منذ بداية الصراع في أوباري،وبغية التوصل إلى هدنة وحل النقاط الرئيسية من الخلاف تم بذل جهود محلية في البداية ، ثم على المستوى الإقليمي، وأخيرا بالوساطة الدولية. وتضمنت هذه النقاط الشائكة مطالبة التبو بأن يغادر الطوارق جبل تيندي الاستراتيجي، ومطالبة

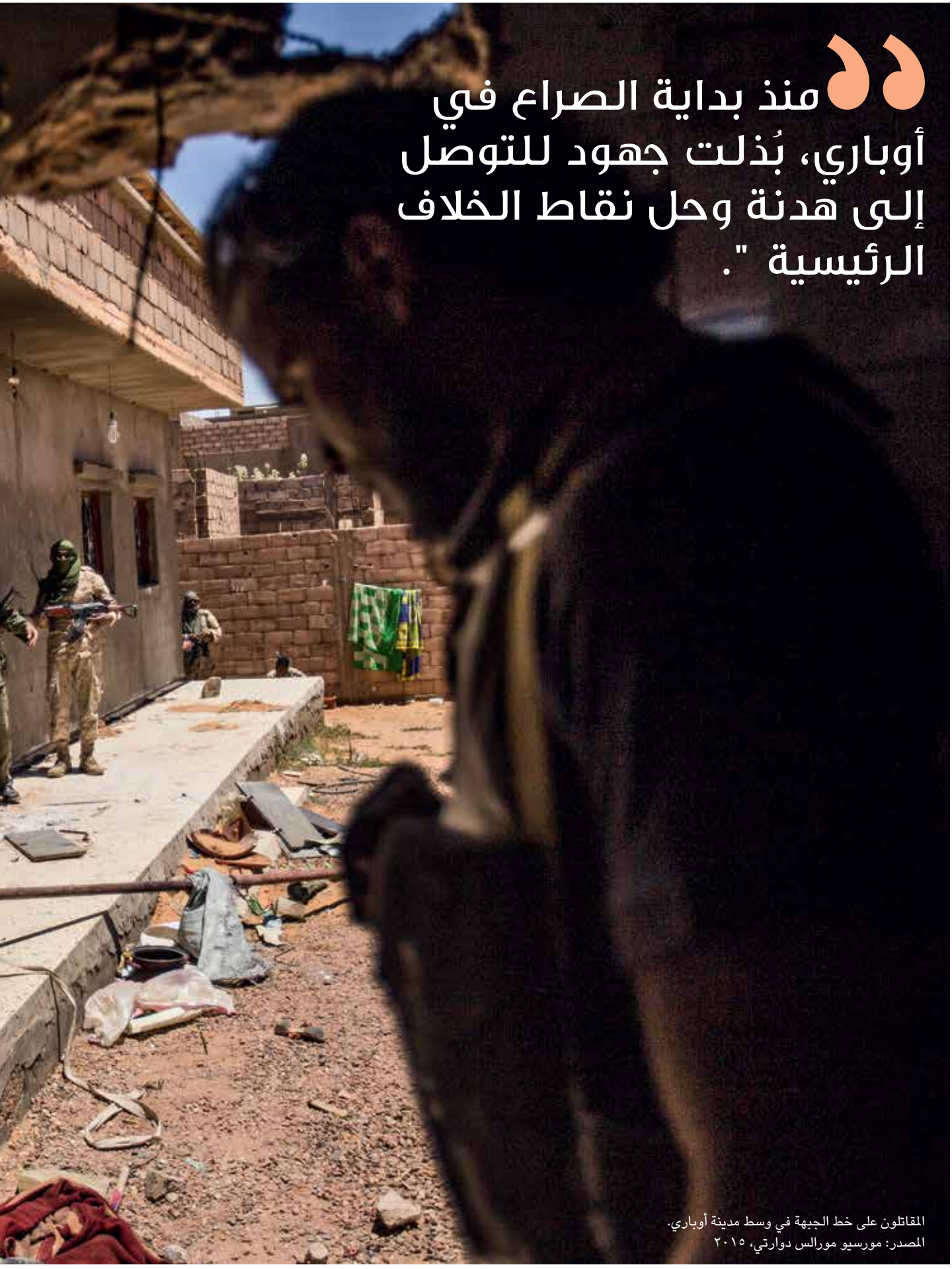

"منذ بداية الصراع في أوباري، بُذلت جهود للتوصل إلى هدنة وحل نقاط الخلاف الرئيسية ".

المقاتلون على خط الجبهة في وسط مدينة أوباري.
المصدر: مورسيو مورالس دوارتي، ٢٠١٥

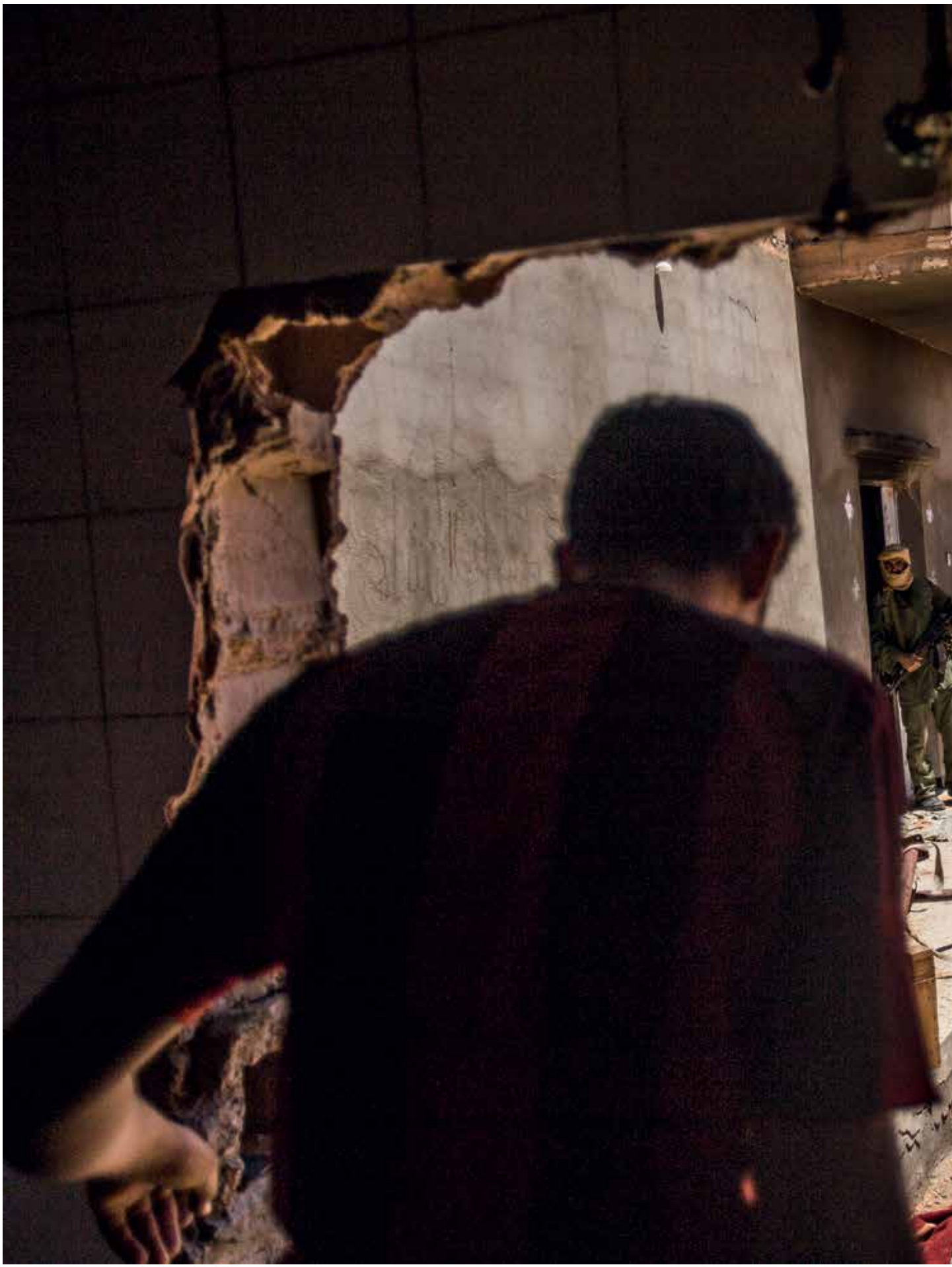

الطوارق بانسحاب التبو من المدينة أو نزع سلاحهم إذا بقيت أسرهم. وفي نهاية المطاف، يتعين على الأطراف أيضا أن تتفق على قوة محايدة لحفظ السلام، إذا ما تحقق ذلك.[٦٩]

وكان لدى الأطراف روايات متضاربة، فعلى الرغم من الانقسام الداخلي، توحد الطوارق ضد التبو في نزاع أوباري. وزعموا أنهم يقاتلون قبائل تبو غير ليبيين وغيرهم من "الأجانب" يُزعم أنهم قد حصلوا على دعم القوات العسكرية الفرنسية في مداما (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٦أ، ص١٧).[٧٠] وفي المقابل، اتهم بعض جماعات التبو أعدائهم بكونهم أنفسهم "أجانب " – مجندون من مالي والنيجر وليس ليبيا.[٧١]

وقد طال أمد المفاوضات بين وسطاء الطوارق والتبو وازداد عجز الوسطاء عندما اعتبرت الأطراف المتصارعة بصورة متزايدة أن أوباري محاصرة من قبل جهات وطنية ودولية في حرب بالوكالة. وفي ١٠ فبراير ٢٠١٥، وبعد ستة أشهر من القتال، تجمع ممثلوا اتحاد الطوارق من داخل ليبيا ومنطقة الساحل في منطقة بركات خارج مدينة غات بهدف التغلب على الخلافات الداخلية والتحدث بصوت موحد في المفاوضات.[٧٣]

وبحلول منتصف عام ٢٠١٥، أدى تدمير أوباري وتهجير سكانها – فضلا عن العزلة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الجنوب الغربي عن باقي أنحاء البلاد إلى خسائر فادحة. وفي شهر يوليو، اندلع القتال لفترة وجيزة بين مجتمعات الطوارق والتبو في حي الطيوري في سبها أيضا، مما أثار المخاوف من انتشار الصراع (إلى مناطق أخرى).[٧٤]

وقد إزداد التعب والتشاؤم الناجم عن المعارك مع تزايد القتال وتفاقم الأوضاع، وأصبحت الدول المجاورة كالجزائر قلقة للغاية إزاء خطر عدم الاستقرار الإقليمي. فقد قامت الجزائر بتشديد الأمن على طول الشريط الحدودي مع ليبيا نتيجة مخاوف من أن تستغل الجماعات المسلحة الروابط على جانبي الحدود، وتنتشر أعمال العنف عبر حدودها، مما أدى إلى إغلاق معبر إيسين الرسمي الذي عزل الأقارب عبر الحدود من السفر القانوني والتجارة والحصول على الرعاية الطبية.[٧٥]

ومع استمرار القتال، اتهم الوسطاء من الجانبين القوى الخارجية بعدم قدرتهم على إنهاء الصراع الذي اعتبروه معركة وطنية لا يريدون أن يكونوا جزء منها. وقال أحد وسطاء الطوارق "عندما أتحدث مع قادة التبو، أجدهم جميعا يوافقون على السلام". "فلماذا هناك حرب في أوباري؟" (موراي، ٢٠١٥أ).

ويبدو أن الجزائر قد لعبت دورا رئيسيا في تأمين السلام في أوباري، وهي من ضمن الجهات الفاعلة الإقليمية التي شاركت في المفاوضات، لا سيما من خلال تسيير محادثات مستدامة في العاصمة القطرية الدوحة (ميناس أسوسياتس، ٢٠١٥). ولمدة أربعة أشهر تقريبا حث الميسرون وسطاء الطوارق والتبو على المشاركة في المحادثات حتى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥، عندما وقع رؤساء الوفود على الاتفاق[٧٦]. وفي ذلك الوقت، ذكر أبو بكر الفقيه، وسيط الطوارق الرئيسي، بإنه مقتنع بأن نظرائهم من التبو كانوا صادقين في السعي إلى تحقيق السلام.[٧٧] غير أن كلا الجانبين أصبحا يشككان في دوافع قطر نتيجة التقارير التي تفيد بأن الدولة الخليجية قد وعدت بإعادة بناء أوباري (موراي، ٢٠١٥أ).[٧٨]

وفي ٢٦ نوفمبر، انتقلت المفاوضات إلى روما، حيث توسطت جماعة سانت إيجيديو الإيطالية الكاثوليكية في محادثات تهدف إلى تحديد التفاصيل، بما في ذلك قوة محايدة لحفظ السلام (ميناس أسوسياتس، ٢٠١٥). وأخيرا في فبراير ٢٠١٦، دخلت المدينة قوة حفظ سلام معتمدة من قبيلة الحساونة في براك الشاطئ، والتي اعتبرها كلا الجانبين على أنها الأكثر حيادية في المنطقة. وانتقل جنود حفظ السلام إلى مقر كتيبة المغاوير القديم، وأخرجوا المقاتلين من وسط المدينة المدمر ومن قمة تيندي القريبة، وأشرفوا على عملية تبادل الأسرى (مجموعة فزان ليبيا، ٢٠١٦). وفي ظل غياب قوة أمن وطنية محايدة، لا تزال قوات الحساونة تحافظ على السلام حتى يومنا هذا (موراي، ٢٠١٦).

سلام غير مستقر: أوباري اليوم

وبعد مرور أكثر من عام على وقف إطلاق النار، لا يزال سكان أوباري المعوزون، والمدججين بالسلاح يراقبون الهدنة. وفي الوقت الذي يواصل فيه السكان المنهكون العودة إلى منازلهم المتضررة، تقوم قوات حفظ السلام من الحساونة بعمليات تفتيش في المدينة، ونزع السلاح من السكان الذين يحملون أسلحة، ويقللون من مخاطر حدوث الاشتباكات بشكل عام[٧٩].

ومع ذلك، فإن العديد من المشاكل في أوباري ما زالت عالقة إلى حد كبير، مما يزيد من خطر تجدد أعمال العنف.[٨٠] ولا يزال الكثير من وسط مدينة أوباري في حالة خراب أو تدمير، مما يُعقد عملية تقديم الخدمات الأساسية المتقطعة مسبقا، مثل الكهرباء، وتغطية الهاتف الخلوي، والمياه، وجمع القمامة. وعلى الرغم من تقييم بلدية أوباري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأضرار، إلا أن ما وصل من المساعدات يعد قليلا لإصلاح المستشفى أو المدارس أو المساكن أو إعادة الخدمات (ليبيان إكسبريس، ٢٠١٦).

وعلاوة على ذلك، فإن المدارس القليلة في البلدة مكتظة وتعاني من عجز في عدد الموظفين، كما أن المستشفى يعاني من نقص حاد في عدد الأطباء والممرضات والمعدات والأدوية.[٨١]

وفي الوقت ذاته، هناك القليل ليقوم به شباب المدينة الذين شارك الكثير منهم في الصراع الأخير ولا يزالون مدججين بالسلاح في ظل فرص العمل المحدودة المتاحة لهم. ويقول أحد شباب الطوارق "الآن وفي ظل هذه الظروف عليك إما الانضمام إلى الجيش أو الشرطة، أو الذهاب إلى طرابلس للعمل، وإلا ستصبح مجرما، أي شخص يمكن أن يعطي الشباب شيئاً سيئاً للقيام به" (انظر الصندوق رقم ٤).[٨٢]

وعلى الصعيد الوطني، بذلت الحكومات الليبية المتنافسة جهودا قليلة لتعزيز المصالحة بين سكان أوباري المتضررين، أو لحل المظالم التي طال أمدها، بما في ذلك المطالبة بالجنسية الليبية. وعلاوة على ذلك، لا يزال نظام سيادة القانون غير فعال، مما يشجع القبائل على الاستمرار في المنافسة للسيطرة على حقول النفط والحدود.[٨٣]

وفي ضوء الفراغ الأمني، سعى كل من تحالف حفتر والقوة الثالثة التابعة لمصراتة إلى الحفاظ على نفوذهما، ويسعى كل منهما لضم المجتمعات في الجنوب في صفهما بغية فرض الهيمنة والسلطة في جميع أنحاء ليبيا. وقد استثمر حفتر السلطة في لجنة أمنية مكونة من ١١ رجلا، ومن المتوقع ألا تتفاوض فقط مع القبائل والشيوخ في فزان، بل أيضا لتوحيد الميليشيات المختلفة في المنطقة في جيش واحد موحد. ويقال إن حفتر أنشأ اللجنة بعد أن طلب منه وفد جنوبي المساعدة على تحقيق الاستقرار في المنطقة (مصطفى، ٢٠١٦)[٨٤]

ولمواجهة تحالف حفتر، تحالفت القوة الثالثة بشكل غير رسمي مع جنرال الطوارق علي كنة. الذي كان القائد السابق للواء المغاوير، وكان موالياً للقذافي، وقد فر إلى الجزائر خلال الثورة. منذ عودته إلى ليبيا، قام كنة بإعادة تنصيب نفسه كموحد للقبائل الجنوبية في محاولة لإحباط خطط حفتر في المنطقة (غالتير، ٢٠١٦). غير أن نقص التمويل المتاح إلى كنة أعاق قدرته على فرض سلطته[٨٥].

وعلى الرغم من أن الطوارق لا يزالوا منقسمين على الولاءات السياسية، إلا أنهم يواصلون التعايش بشكل سلمي، حيث أن الهوية القبلية تعتلي وتتصدر الأجندة الوطنية في نهاية المطاف. وفي الواقع فإن الوحدة ٤٠١ المهمشة للطوارق – والتي يعبر أعضاؤها عن الحنين إلى عهد القذافي – يعملون بمعبر إيسين الحدودي جنبا إلى جنب مع وحدة

الصندوق رقم ٤ – نظرة قاتمة لشباب الطوارق: الخطر الكبير الذي يشكله عدم وجود وثائق وغياب فرص العمل:

يمثل محمد *، البالغ من العمر ٣٠ عاماً وهو صاحب متجر للتبغ على الطريق الرئيسي في ضاحية المشروع في أوباري، أحد الأمثلة على الحالة الصعبة التي يعيشها شباب الطوارق اليوم. وقد هاجرت عائلته من الجزائر إلى أوباري في السبعينيات، وعلى الرغم من أنه ولد في ليبيا، والذي يعد شرطاً كافياً من الناحية القانونية للحصول على الجنسية ، إلا أنه يفتقر إلى الوثائق التي تثبت أنه ليبي (مركز الدراسات الجنسانية واللاجئين وآخرون، ٢٠١٤). وعندما اندلعت ثورة عام ٢٠١١، توقفت دراسة محمد في الإعلام في كلية مقرها طرابلس. ويقول محمد "في البداية لم نفهم الثورة على الإطلاق"،" فالعديد من الطوارق كانوا مع القذافي. ولم يكونوا متعلمين، وكانوا يعملون في الأجهزة الأمنية – وهي الوظيفة الوحيدة المتاحة لهم".

ويذكر محمد أنه مثل غالبية شباب الطوارق الذين يعرفهم في أوباري – وهم مزيج من العسكريين والمدنيين – قد تطوعوا للقتال خلال الصراع الأخير. وقد شكل الطوارق ما يصل إلى ١٥ مجموعة مسلحة، قامت بوضع نقاط تفتيش عبر أحياء مختلفة. وكان المقاتلون، البالغ بعضهم من العمر ١٥ عاما، يتبعون في الغالب قادتهم المحليين في أحيائهم خلال الصراع، على الرغم من أن غرفة العمليات العسكرية للطوارق، في قاعدة جبل تيندي، كانت هي المسؤولة بالنهاية على التواصل مع شيوخ الطوارق. ويقول محمد "كان لدينا القليل من الأوامر". "فإذا اندلعت معركة كبيرة، يتعين على الجميع الذهاب."

وأوضح أن الجماعة مسلحة بالكامل، وتحمل أسلحة قديمة من مستودعات نظام القذافي، فضلا عن الأسلحة والذخائر الأعلى تكلفة والتي تم شراؤها من السوق السوداء [٨٦]. وروى محمد أنه بعد إعلان وقف إطلاق النار، عاد هو وغيره من المقاتلين الشباب إلى ديارهم، ولكن لم يقوموا بنزع أسلحتهم. ويقول أن "المشكلة هي أن الشباب العاطلين عن العمل لديهم أسلحة. ونحن بحاجة إلى وظائف للناس للتخلص من أسلحتهم ".

وكان لدى الكثير من شباب الطوارق عائلات في جيش القذافي، أو كانوا قد تم تجنيدهم في قوات الأمن التابعة للنظام السابق. ومع توفر عدد قليل من خيارات كسب الرزق، تُوفر عمليات تهريب الوقود، والمهاجرين، والمخدرات الآن مصدر دخل لشباب الطوارق والتبو. وكما أشار ناشط اجتماعي من الطوارق، على الرغم من أن التجارة غير المشروعة لا تخلو من الأخطار : "[هناك] الكثير من الإشتباكات الدائرة بسبب الوقود والمخدرات والشوارع والسلطة".[٨٧]

ومنذ توقف الإشتباكات في أوباري، مُنع عدد كبير من الطوارق من الحصول على عمل في الوظائف التقليدية، كما هو الحال في قطاع أمن الدولة، بسبب عدم حيازتهم لأوراق الهوية الوطنية المطلوبة. وبدون هذه الوثائق، لا يمكنهم السفر أو تحصيل مرتباتهم وكذلك هو حال معلم الرياضيات من الطوارق في أوباري: ولم يحصل على أجره لمدة سنتين تقريبا لأنه لا يمتلك ما يثبت جنسيته. واعتمادا على أفراد الأسرة للحصول على الدعم المالي، يتطوع هذا المدرس في المدرسة الثانوية الوحيدة التي تفتح أبوابها في المنطقة وبسبب الازدحام، لديه الآن ما يصل إلى ٨٠ طالبا في فصله. ولاحظ أن الطلاب الذين قاتلوا في الصراع غالبا ما يعانون مشاكل نفسية – ولديهم مدى انتباه قصير، ويظهر عليهم الغضب المفرط، فضلا عن سرعة نشوب القتال بينهم في المدرسة.

ونتج عن عدم توفر أموال لإعادة الإعمار تفاقم المصاعب الاقتصادية والنظرة الكئيبة للمقاتلين الشباب الذين طلب منهم زعماء الطوارق وقوات حفظ السلام من الحساونة ترك أسلحتهم في منازلهم. ويشير القادة العسكريون والمدنيون من الطوارق إلى أن العديد من هؤلاء الشباب يتم تجنيدهم كمقاتلين مدفوعي الأجر للمجموعات المسلحة – مثل مقاتلي أولاد سليمان في سبها، والتحالف العسكري المصراتي في سرت، وقوات الزنتان في الشرق، والميليشيات ذات النفوذ المتنافسة في طرابلس.

وبالنظر إلى التدقيق والفحص المتزايد للجماعات المتطرفة التي تتنقل داخل ليبيا، أعرب أحد القادة الاجتماعيين من الطوارق في أوباري عن قلقه. ويقول "علينا أن نحمي النظام الاجتماعي". "هناك تهديد يتمثل في التدخل الخارجي [الذي من شأنه] أن يدفع المال ويفسد الناس في ظل الفراغ الأمني".

ملاحظة: * اسم محمد ليس هو الاسم الحقيقي. استخدم اسم آخر لحماية هويته. المصادر: مقابلات التي أجرتها الكاتبة ، أوباري، أبريل ٢٠١٦

دوريات الحدود ٤١١، التي تتألف من ثوار الطوارق.[٨٨]

وفيما يتعلق بإنتاج النفط، أثمرت المفاوضات التي أجريت بين حكومة الوفاق الوطني ومدينة الزنتان في ديسمبر ٢٠١٦ (العمامي، ٢٠١٦ ب). عقب إغلاق الزنتان لخط الأنابيب المشترك الذي يربط بين حقول نفط الشرارة والفيل وصولاً إلى معمل تكرير الزاوية على الساحل قبل عامين، عاد كلا حقلي النفط للعمل (العمامي، ٢٠١٦ج).[٩٠]

الخلاصة

إن السلام في أوباري يتسم بعدم الإستقرار إلى حد بعيد، ولا يزال الأثر المدمر للعنف على العلاقات المجتمعية الداخلية، والبنية التحتية للبلدة، والاقتصاد ملموساً ومستمراً. ومنذ اتفاق وقف إطلاق النار في فبراير ٢٠١٦، لم تتلق البلدة سوى القليل من المعونات للمساعدة في إعادة البناء، وإصلاح الخدمات المدمرة، أو إعادة تنشيط الاقتصاد. وهناك حاجة إلى مؤسسات حكومية قوية وسيادة القانون والتنمية الطويلة الأجل لدعم السلام. ولعل الأكثر تضررا من الصراع بصفة خاصة هم شباب المدينة – الذين كان معظمهم مقاتلين في السابق – حيث من المتوقع منهم أن يدعموا السلام ويحافظوا عليه في غياب بدائل وسبل عيش ناجعة.

وفي الوقت الذي تواصل فيه الحكومات المتنافسة في ليبيا السيطرة على الأراضي والأصول وتغذية الصراعات المحلية وإهمال الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في أوباري والجنوب، لا تزال مجتمعات الطوارق والتبو مقيدة إلى حد كبير، تعيش حياتها على الهامش – فضلاً عن الإعتماد على التهريب غير المشروع، والقتال من أجل تحقيق مكاسب نقدية، والمعاناة بسبب التمييز المستمر. وفي حين يبدو أن التبو قد حققوا مكاسب تستند إلى دعمهم للثورة، لا يزال الطوارق مهمشين سياسيا واقتصاديا ولا يحضون بالتمكين.

ويمكن أن تهدد هذه المشاكل الاستقرار بشكل كبير متجاوزة حدود الجنوب الليبي. ويمكن أن يؤدي توافر مقاتلي الطوارق والتبو للتجنيد في الميليشيات في الشمال إلى تفاقم الصراعات الأهلية، ويزيد التوترات في الداخل. إن قرب أوباري من حقول النفط الكبيرة يعني أن ما يحدث محليا له تأثير على الأمة بأكملها وثرواتها. كما أن توطيد شبكات التجارة غير المشروعة يمكن أن يؤثر على الأوضاع الأمنية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي. ومن أجل معالجة العوامل الهيكلية للنزاع في أوباري، يتعين على الحكومة الليبية والمانحين الدوليين معالجة مجموعة من القضايا التي بقيت دون حل – على سبيل المثال من خلال تأمين الحصول على مستندات الهوية الوطنية والوظائف؛ تعزيز الاقتصاد الوطني؛ والاستثمار في المؤسسات والمدارس والخدمات الأساسية؛ والقيام بإصلاح قطاع الأمن؛ وتعزيز مراقبة الحدود.

إن تقلب الوضع في أوباري وعدم إستقراره ليس مجرد "مشكلة ليبية". وفي حال عودة العنف، فإن قابلية تأثر مقاتلي الطوارق و التبو من الشباب في أوباري، مع توافر الأسلحة والذخائر في ليبيا، والروابط المستمرة بين العشائر عبر الحدود، يمكن أن يسمح للقتال بالانتشار خارج أوباري وعبر الحدود. وبدون حل طويل الأمد، قد يلقي الصراع في أوباري بظلاله على استقرار الجنوب الغربي وأمنه لفترة طويلة قادمة ●

قائمة الاختصارات

AQIM
تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

Bpd
برميل يوميا

GNA
حكومة الوفاق الوطني

GNC
المؤتمر الوطني العام

HoR
مجلس النواب

IS
الدولة الإسلامية

NOC
المؤسسة الوطنية للنفط

PFG
حرس المنشآت النفطية

ملاحظات:

١. انظر على سبيل المثال لاشر (٢٠١٤)

٢. وبالنظر إلى المخاوف الأمنية في جنوب ليبيا، فإن ورقة الإحاطة هذه لا تحدد جميع الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بالاسم.

٣. إن ملاحظات الكاتب قائمة على السفر مع وحدة حرس الحدود التابعة للتبو، بقيادة الزعيم الثوري آنذاك عيسى عبد المجيد منصور، عبر صحراء جنوب ليبيا، من مرزق مرورا بروبيانة والكفرة، في سبتمبر ٢٠١٢.

٤. منذ عهد القذافي، يمثل مجتمع الأهالي عدد كبير من السكان في بلدة أوباري، ويمثل بشكل غير متناسب في المجلس المحلي للبلدة المكون من سبعة أشخاص، ويوجد به ممثل واحد عن التبو ولكن لا يوجد ممثل عن الطوارق. ويقال بأن مُكون الأهالي قد دعم قبيلة التبو عند نشوب النزاع (مقابلات أجراها المؤلف مع سكان بلدة بلدة أوباري من الطوارق، أبريل ٢٠١٦).

٥. أجري الكاتب مقابلة مع مصطفي صنع الله، رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط ، طرابلس، يناير ٢٠١٥. وكذلك مع شركة ريبسول، حيث تنشط شركات أو ام في وستات أويل وتوتال في حقل الشرارة النفطي.

٦. ويشكل الاعتراف بلغات الشعوب الأصلية وثقافتها نقطة خلاف رئيسية بالنسبة لهيئة صياغة دستور ليبيا (قناة ليبيا، ٢٠١٦).

٧. وعاد العديد من الطوارق من مالي الذين أصبحوا مقاتلين محنكين إلى بلادهم لبدء ثورة خاصة بهم في أوائل التسعينات (غيشاوا، ٢٠١٥، ص ٣٢٨). وتكرر هذا النمط على نطاق أوسع بعد ٢٠ عاماً.

٨. وتبع ذلك محاولة القذافي الفاشلة لضم إقليم أوزو الغني بالمعادن، الذي يقع على الحدود الجنوبية الشرقية لليبيا. وفي محاولة لتغيير الديموغرافيا المحلية وتعزيز ادعاءاته الإقليمية، قام بإعادة توطين التبو في المنطقة، كما منح الجنسية الليبية إلى التبو الذين كانوا موجودين بالفعل في الإقليم. وقضت محكمة العدل الدولية، في عام ١٩٩٤، بأن الإقليم ينتمي إلى تشاد، وسلمت الهامش النهائي الخاص بالتصاميم الليبية للمنطقة (محكمة العدل الدولية، ١٩٩٤).

٩. مقابلة أجراها الكاتب مع وسيط طوارق للسلام من أوباري، طرابلس، مايو ٢٠١٥.

١٠. ويقيم معظم الطوارق ويقدر عددهم بمليونين في كل من مالي والنيجر (شوب، ٢٠١١، ص ٢٩٥-٩٦).

١١. وتنتمي هذه المجموعة من الطوارق إلى اتحاد كيل أزجر، الذي يوجد أيضا في الجزائر (مكجريجور، ٢٠١٦، ص ٢٢).

١٢. ولم يتمكن العديد من الطوارق من التسجيل للحصول على الجنسية لأنهم أميون؛ لم يتسن لهم الحصول على معلومات عن كيفية التسجيل؛ أو لم تصدر الوثائق المطلوبة لهم بسبب نمط حياتهم كونهم شبه رُحَل (موراي، ٢٠١٦).

١٣. ويعتقد أن إجمالي عدد سكان الطوارق في منطقة الساحل يتراوح بين ١,٥ و٣ ملايين نسمة (بيرين، ٢٠١٤، ا ص ٢٩٤).

١٤. في حديثه عن المعركة التي اندلعت في أوباري في عام ٢٠١٤، أجري زعيم الطوارق الاجتماعي الليبي ووسيط السلام أبو بكر الفقيه مقارنات لصراع سابق: "لم تكن قضية أوباري الأولى في الطوارق. كان هناك غدامس". وكان قد ضغط على الحكومة الانتقالية التي تتخذ من طرابلس مقراً لها من أجل الحصول على المال لبناء مجتمع بديل في أوال بعد فرار الطوارق من غدامس (مقابلة أجراها المؤلف، أوباري، أبريل ٢٠١٦)

١٥. وينتج عدم التأكد من حجم سكان التبو بسبب أسلوب حياتهم شبه الرحل وانتشار الأمية بشكل واسع وعدم حصولهم على المعلومات والوثائق وتلاعب القذافي بقضايا المواطنة أثناء وبعد الحرب مع تشاد (موراي، ٢٠١٥، ص ٣٠٥). ويبلغ عدد سكان التبو الإقليميون حوالي ٣٥٠ ٠٠٠ نسمة (كول، ٢٠١٢، ص ١٣).

١٦. ينتمي التبو في ليبيا في الغالب إلى مجموعة تيدا في جبال تيبستي التشادية، ومدينة ديزا الأكثر اكتظاظا بالسكان في تشاد والنيجر (موراي، ٢٠١٥، ص ٣٠٥؛ ستوكر، ٢٠١٥).

١٧. قال قادة التبو إن المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي قد وعد بمواطنتهم وحقوقهم إذا انضموا إلى ثورة ٢٠١١ (موراي، ٢٠١٥، ص ٣١٢).

١٨. وفي مايو ٢٠١٥، قال عدد من الذين قابلتهم من الطوارق في أوباري وغات إن هناك قوى خارجية تتعدى بشكل متزايد على أراضيهم. وفي يناير من ذلك العام، أكد أحد القادة العسكريين الطوارق، إدال أبو بكر عيسى، وهو أحد المقاتلين الثوريين القليلين من غات، أنه إذا دخلت القوات البرية الفرنسية الأراضي الليبية الجنوبية، فإن "الجهاد سيبدأ".

١٩. مقابلات أجراها الكاتب مع ناشطين من الطوارق وأوباري، أبريل ٢٠١٦.

٢٠. محادثة أجراها الكاتب مع سائق من الطوارق، خارج المنطقة الصحراوية على طريق جانبي يؤدي إلى ممر السلفادور في العوينات، يناير ٢٠١٥. وقال السائق بأنه نقل مقاتلين إلى هناك بعد الثورة.

٢١. حوارات أجراها المؤلف مع ممثلي الطوارق والتبو في أوباري وعن طريق الهاتف، أبريل ويوليو ٢٠١٦.

٢٢. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة جيش الطوارق في غات، أبريل ٢٠١٦. وقال إن مختار بلمختار ورجاله من جماعة المرابطون قد سافروا عبر الصحراء شمال العوينات وغات إلى الحدود الجزائرية وهم في طريقهم لإطلاق الهجوم على عين أمناس.

٢٣. قال سكان الطوارق خلال زيارات المؤلف إلى أوباري في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، "أن الشيخ عمر كان في معظم الوقت مقيماً في مصراته وطرابلس وهو منبوذ في أوباري. كما لاحظ أحد المقيمين في أبريل ٢٠١٦: "انه يجلب المتاعب بالنسبة لنا." تم إغلاق المجمع العسكري للواء ٣١٥ خلال زيارات المؤلف المتتالية. وهو يقع بجانب المجمع السابق للواء المغاوير بجانب جبل تندي الذي يضم الآن قوات حفظ السلام من الحساونة.

٢٤. ومن الأمثلة على مثل هذه المبالغات، وصف دبلوماسي أوروبي رفيع المستوى لجنوب غرب ليبيا على أنه "معسكر لتدريب الإرهابيين" (مقابلة أجراها الكاتب مع دبلوماسي مسؤول عن الشأن في ليبيا، طرابلس، نوفمبر ٢٠١٤).

٢٥. مقابلات أجراها الكاتب مع قادة الجيش والمدنيين من التبو ، في الكفرة ومرزق، ٢٠١٢-٢٠١٤، عبر الهاتف، ٢٠١٥ و٢٠١٦.

٢٦. وخلال زيارات المؤلف المتكررة للمراكز على حدود الطوارق مع الجزائر، قال أعضاء وحدة دوريات الحدود ٤١١ إنهم كانوا في حاجة شديدة للمعدات والتدريب والتمويل. وقد أخبر قادة الطوارق العسكريون والمدنيون، في عام ٢٠١٦، المؤلف بأنهم شعروا بأنهم يساء فهمهم من قبل المجتمع الدولي؛ وتحدثوا عن الحاجة الملحة إلى إجراء حوار حول الأمن مع الولايات المتحدة -بدلا من الفرنسيين، الذين يحملون العداوة التاريخية.

٢٧. وتشمل الأنشطة الاقتصادية الفرنسية منجم اليورانيوم في اريفا بالنيجر، وكذلك المصالح النفطية الكبيرة في المنطقة (الجزيرة، ٢٠١٤، فلين ودي كليرك، ٢٠١٤). إن الاندماج الأخير للجماعات الإرهابية في شمال مالي، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة المرابطون بقيادة زعيم حركة أنصار الدين السلفي، إياد أغ غالي، يثير القلق هناك (ماسيه، ٢٠١٧).

٢٨. وقد تعهد وزير الدفاع الفرنسي جان ايفس لي دريان، خلال زيارته لمركز مادام في ديسمبر ٢٠١٤، بوقف "الجهاديين والإرهاب وأولئك الذين يريدون تحويل هذا الطريق القديم للقوافل إلى طريق للعنف والتجارة غير المشروعة" (وكالة فرانس برس، ٢٠١٥).

٢٩. وهناك طريق رئيسي للاتجار غير المشروع يمتد من أغاديس في النيجر إلى القطرون في ليبيا. وهناك طرق تهريب أخرى عبر ممر السلفادور في النيجر إلى جنوب غرب ليبيا، وكذلك من تمنراست في الجزائر مروراً بغات في ليبيا أو عبر الحدود الشمالية الغربية الليبية في غدامس.

٣٠. كان الكثير من العائدين الطوارق من مالي محاصرين فى وسط مدينة أوباري مع القليل من العمل للقيام به (ملاحظات المؤلف، أبريل ٢٠١٣).

٣١. مقابلة أجراها الكاتب مع محمد بلال عيسى، وهو قائد عسكري من الطوارق، مسؤول عن وحدة دوريات الحدود ٤١١، خارج منطقة إسايين في أبريل ٢٠١٦.

٣٢. سوف ينضم لواء تينيري في نهاية المطاف إلى لواء تيندي (لاشر، ٢٠١٤، ص ٢).

٣٣. مقابلة أجراها الكاتب مع محمد بلال عيسى، خارج إسايين في أبريل ٢٠١٦.

٣٤. مقابلة أجراها الكاتب مع دبلوماسي سابق رفيع المستوى من الطوارق عمل في عهد القذافي، غات، يناير ٢٠١٥. حيث قبل سنوات قليلة من الثورة، وخلال فترة "انفتاح" القذافي، تمكن السياح الدوليون من زيارة ليبيا، وإن كان ذلك تحت رقابة مشددة. كانت هناك رحلات مباشرة من أوروبا إلى غات.

٣٥. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المهربين الطوارق، غات، فبراير ٢٠١٥.

٣٦. مقابلة أجراها الكاتب مع ممثلين عن الطوارق، غات وأوباري، أبريل ٢٠١٦.

٣٧. زيارة الكاتب إلى تجمع اتحاد الطوارق في بركات، التي تقع على أطراف غات، ١٠ فبراير ٢٠١٥.

٣٨. مقابلات أجراها الكاتب مع علي رمضان سيدا، الكفرة، ٢٠١٢، ومع حسن موسى، طرابلس، ٢٠١٢.

٣٩. زيارة الكاتب إلى المواقع الأمنية التابعة للتبو والزنتان وحقل الشرارة النفطي، أبريل ٢٠١٣. واستغل الزنتانيون الفرصة خلال الثورة، مستفيدين من ضعف مجتمع الطوارق لتوسيع نطاق نفوذهم على طول الحدود الغربية إلى الجنوب الغربي، حول حقل الشرارة النفطي. وفي حين استفاد التبو من هذه التطورات، إلا أنهم عبروا عن مطالبهم برفع أجور المجموعة التابعة لحرس المنشآت النفطية العاملين في حقل الفيل، التي تديرها شركة إيني المملوكة إلى إيطاليا والمؤسسة الوطنية للنفط (عادل، ٢٠١٤؛ إيسغ، ٢٠١٥)

٤٠. مقابلة أجراها الكاتب مع عيسى عبد المجيد منصور، قائد عسكري من التبو، في ضواحي منطقة زويلة، سبتمبر ٢٠١٢. حيث عمل في وزارة الداخلية الليبية خلال حرب ليبيا مع تشاد. وبعد غضب القذافي منه، هرب إلى فنلندا، حيث أصبح مؤسس جبهة إنقاذ التبو الليبية. وعاد إلى ليبيا خلال ثورة ٢٠١١.

٤١. بعد الثورة، أنشأت وزارة الدفاع قوات درع ليبيا المساندة في جميع أنحاء البلاد لاحتواء الجماعات المسلحة المحلية التي كانت مترددة في الانضمام إلى الجيش الوطني القديم. وكان القصد من الدرع هو سد الثغرات الأمنية عن طريق تمويل وتجهيز الجماعات الثورية المسلحة المحلية لإنفاذ سيادة القانون؛ وبدلا من ذلك، انتهى الأمر إلى القيام بدور مزعزع للاستقرار وتمكين العنف بين المجتمعات المحلية. وحتى حله في عام ٢٠١٤، دعم الدرع أيضا لواء الشيخ الشهيد محمد صالح التابع للتبو والذي كان يقوم بدوريات إلى جانب كتائب مجموعات أهالي والطوارق في وسط مدينة أوباري قبل نشوب النزاع في البلدة (لاشر أند كول، ٢٠١٤، ص ٣٩-٥٣؛ مقابلات الكاتب التي أجراها مع قادة الجيش من التبو في أوباري، أبريل ٢٠١٣). كان لدى وزارة الداخلية برنامج مساعد وكان مشابها لدرع ليبيا: فقد أنشأت قوات اللجنة الأمنية العليا في جميع أنحاء البلاد (لاشر أند كول، ٢٠١٤، ص ٣٠-٣٥).

٤٢. مقابلات أجراها الكاتب مع بركة وركدو، قائد عسكري من التبو، تولى السيطرة على مدينة مرزق خلال الثورة وتوفي بعد ذلك، سبتمبر ٢٠١٢، وكذلك مقابلات مع أعضاء من لواء الشهيد الشيخ صلاح في أوباري، أبريل ٢٠١٣؛ ومع أعضاء من حرس المنشآت النفطية، حقل الشرارة النفطي، أبريل ٢٠١٣.

٤٣. حوارات هاتفية أجراها الكاتب مع مسؤول أمني من التبو ، وسكان تاباويين من أوباري، أبريل ويونيو ٢٠١٦.

٤٤. مقابلات أجراها الكاتب مع ممثل التبو، مرزق، نوفمبر ٢٠١٤، ومع ممثل القوة الثالثة، سبها، نوفمبر ٢٠١٤.

٤٥. مقابلة أجراها الكاتب مع وسيط التبو للسلام، طرابلس، أبريل ٢٠١٣.

٤٦. مقابلات أجراها الكاتب هاتفاً مع زعيم من التبو ومع عيسى عبد المجيد منصور، في زويلة، ٢٠١٢؛ وزعيم التبو بركة وركدو، مرزق، ٢٠١٢؛ ومع مسؤول أمن تاباوي، أوباري، ٢٠١٣؛ ومع مسؤول أمن تاباوي من أوباري، يوليو ٢٠١٦.

٤٧. مقابلات أجراها الكاتب هاتفياً مع مسؤول أمني من التبو، أوباري، أبريل ٢٠١٣؛ ومع مسؤول أمن من التبو، مرزق، نوفمبر ٢٠١٤؛ ومع ممثلي تاباوي، مايو ٢٠١٥ ويوليو ٢٠١٦. وقال أحد ممثلي التبو من بلدة مرزق للكاتب أن ممر السلفادور كان منطقة "للتماسيح" (مصطلح يستخدم للإشارة إلى المسلحين الإسلاميين). وكان الهدف من هذا الخطاب هو احتمالية ارتباط لواء الحق بالتطرف. وقلل من حقيقة بالقول أن المجموعة تتألف إلى حد كبير من مراهقين من أصل ساحلي، دافعوا عن مواقع الطوارق في معركة أوباري المحلية. كان المقاتلون غير مهيئين، وغير منضبطين على نحو مفرط، وفي بعض الحالات كانوا يرتدون شباشب (أحذية منزلية خفيفة) (محادثات الكاتب مع مقاتلي لواء الحق، أوباري، أبريل ٢٠١٦).

٤٨. مقابلة أجراها الكاتب مع أعيان الطوارق من أوباري، طرابلس، مايو ٢٠١٥.

٤٩. مقابلات أجراها الكاتب مع ممثلين من قبيلة الزوية، الكفرة، ٢٠١٢.

٥٠. وقاد قوات درع ليبيا وسام بن حميد، الذي سيصبح قائد مجلس شورى ثوار بنغازي، وهو ائتلاف عسكري تحارب مع عملية الكرامة التي أطلقها حفتر (موراي، ٢٠١٢).

٥١. زيارات الكاتب للبلدات الحدودية لغدامس (٢٠١٢) والكفرة (٢٠١٢) وسبها (٢٠١٢ – ٢٠١٦) وأوباري (٢٠١٤ -٢٠١٦)، والمناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة والتي تتسم بالصراعات على الأصول. وقد أعرب أحد الوسطاء من التبو الذي ساعد في الوصول إلى هدنة في سبها عن قلقه إزاء التغرير بالشباب في المدينة. حيث قال: "الحكماء من الطرفين هم يد واحدة. ولكن الشباب منفصلون الآن ". "كيف تجعل هؤلاء الأشخاص يد واحدة؟" (مقابلة أجراها الكاتب مع محمد سيدي، وهو وسيط رئيسي من التبو في محادثات السلام من القطرون، طرابلس، أبريل ٢٠١٣).

٥٢. مقابلة أجراها الكاتب مع محمد الضراط، رئيس عمليات القوة الثالثة في مقراتها العسكرية، سبها، نوفمبر ٢٠١٤.

٥٣. مقابلة أجراها الكاتب مع ممثلين للقوة الثالثة، سبها، نوفمبر ٢٠١٤ ويناير ٢٠١٥.

٥٤. مقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع ممثلي التبو، يوليو ٢٠١٦؛ ومقابلة أجراها الكاتب مع سكان الطوارق وحي الطيوري، سبها، أبريل ٢٠١٦.

٥٥. مقابلات أجراها الكاتب مع أفراد من أسر التبو النازحة الذين كانوا يتقاسمون غرف في أبنية سكنية في مرزق، نوفمبر ٢٠١٤، ومع أسر الطوارق النازحين في موقع غير مكتمل للبناء أطلق عليه اسم "الشركة الصينية"، في ضواحي غات، يناير ومايو ٢٠١٥، وأبريل ٢٠١٦.

٥٦. مقابلة هاتفية أجراها الكاتب مع مسؤول أمني من التبو كان جزءاً من اللجنة الأمنية المشتركة، أوباري، نوفمبر ٢٠١٤.

٥٧. وفي مقابلات أجراها الكاتب في أوباري في مايو ٢٠١٥، زعم مقاتلو الطوارق أن المقاتلين الأجانب من تشاد والسودان كانوا نشطين في دعم التبو. واعترف مسؤول أمني كبير من التبو بأن مقاتلي حركة العدل والمساواة المتمردين في دارفور وجيش تحرير السودان – منى ميناوى – قد جندتهم جماعة التبو للقتال في أوباري من أجل الحصول على رواتب. وقال في مقابلة هاتفية أجراها مع الكاتب في يوليو ٢٠١٦: "لن يعترف أحد بذلك -إنه أمر خطير". وعلى نفس المنوال، خلص فريق خبراء الأمم المتحدة إلى أن هناك أدلة قوية على أن أعضاء الجماعات المسلحة الدارفورية يقاتلون في ليبيا إلى جانب تحالف حفتر، بما في ذلك، مقاتلين من حركة العدل والمساواة وجيش التحرير السوداني (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٦، ص ١٧).

٥٨. مقابلات أجراها الكاتب مع القادة العسكريين الطوارق، بما في ذلك علي صلاح الحسيني، أوباري، مايو ٢٠١٥ وأبريل ٢٠١٦، ومع القادة المدنيين الطوارق، بينهم محمد صالح الأنصاري، وأبو بكر الفقيه وعلي الجيلي وإسماعيل محمد في غات وأوباري، مايو ٢٠١٥ وأبريل ٢٠١٦.

٥٩. زيارة الكاتب إلى مستشفى الطوارق الميداني، الذي أقيم في مدرسة ثانوية في ضواحي أوباري، مايو ٢٠١٥.

٦٠. مقابلات أجراها الكاتب مع السكان الطوارق، أوباري، مايو ٢٠١٥ وأبريل ٢٠١٦.

٦١. مقابلة أجراها الكاتب مع وحدة الهلال الأحمر الطبي – الغريفة، نوفمبر ٢٠١٤.

٦٢. مقابلة أجراها الكاتب مع ممثل للقوة الثالثة، حقل الشرارة النفطي، يناير ٢٠١٥. وقال إن الطوارق اتخذوا ترتيبات مع القوة الثالثة في مصراتة قبل أن يستولوا على حقل الشراره بالقوة في ٥ نوفمبر ٢٠١٤، وأن القوة الثالثة وصلت في ٧ نوفمبر. وأعادت تشغيل حقل الشرارة في منتصف نوفمبر، لكن قوات الزنتان ردت بإقفال صمام خط أنابيب النفط الذي يمر عبر أراضي مدينة الرياينة إلى مصفاة الزاوية على الساحل. وأوقفت هذه الخطوة إنتاج النفط على نحو تام خلال العامين المقبلين.

٦٣. مقابلات أجراها الكاتب مع ثلاثة من مسؤولي الأمن الطوارق في معبر إيسين الحدودي بين ليبيا والجزائر، يناير ٢٠١٥. وقال الرجال أنهم كانوا يشاهدون المهاجرين غير الشرعيين والمخدرات المهربة، مثل الحشيش والأفيون والترامادول. ولاحظوا أنهم أنفسهم ليس لديهم المعدات اللازمة ونقص في عددهم، على النقيض من حرس الحدود الجزائريين الذين يسيطرون على جانبهم من الحدود بإحكام.

٦٤. زيارة الكاتب إلى مركز استخبارات القوة الثالثة في جرمة، فندق سفاري سابق، نوفمبر ٢٠١٤. وكانت القوة الثالثة قد نقلت قافلة عسكرية من حقل الشرارة النفطي إلى مطار غات في يناير ٢٠١٥، لكنها انسحبت سلمياً بعد أن أخبرها القادة المدنيون في الطوارق أنهم لا يريدون أن تصبح غات مسيسة، وذلك بعد احتجاج سكان الطوارق وقاموا بوضع الصخور على مدرج المطار. ومع ذلك، وبعد أيام، هبطت طائرة من طبرق بنجاح في المطار، مما يدل على الانقسامات السياسية داخل مجتمع الطوارق بين الداعم للحكومات القائمة في طرابلس من ناحية وطبرق من ناحية أخرى (انظر الصندوق ٢). وكما أشار ممثل سابق في المؤتمر الوطني العام من الجنوب: "العديد من المدن في ليبيا إما مع كرامة [عملية الكرامة] أو فجر [عملية فجر ليبيا]. لكن غات ليس لديها ولاء محدد [. . .]. حيث تزورهم حكومة الثني [في طبرق] في الصباح، بينما تزورهم حكومة الحاسي [في طرابلس] في المساء "(مقابلة أجراها الكاتب، طرابلس، فبراير ٢٠١٥).

٦٥. مقابلة أجراها الكاتب مع قائد عسكري من الطوارق، أوباري، أبريل ٢٠١٦.

٦٦. زيارة الكاتب إلى جبل تيندي، خط جبهة المعركة في أوباري، مايو ٢٠١٥؛ مقابلة أجراها الكاتب مع مقاتلي الطوارق، أوباري، مايو ٢٠١٥ أبريل ٢٠١٦.

٦٧. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد سكان الطوارق، أوباري، أبريل ٢٠١٦.

٦٨. منذ عام ٢٠١٢، تلقت أطراف النزاع في ليبيا العديد من عمليات نقل الأسلحة التي خرقت الحظر الدولي المفروض على توريد الأسلحة إلى ليبيا (مجلس الأمن الدولي ٢٠١٥, ٢٠١٦)

٦٩. رفض التبو اقتراحا من الطوارق بأنه يمكن للقوة الثالثة أو المقاتلين الأمازيغيين أن يكونوا بمثابة "قوة محايدة" (مقابلات أجراها الكاتب مع وسيط الطوارق، أوباري مايو ٢٠١٥، أبريل ٢٠١٦، ومع ممثلي التبو، مرزق، نوفمبر ٢٠١٤، وعلى الهاتف، ٢٠١٥-١٦).

٧٠. قد أجري الكاتب مقابلات مع مقاتلين من الطوارق، أوباري، في مايو ٢٠١٥. وقد زعموا أن المقاتلين القتلى الذين يظهرون في الصور على هواتفهم المحمولة يمكن أن يعرفوا بأنهم "أجنبيون" بسبب مظهرهم. كما قالوا أنهم حددوا لهجات أجنبية على أجهزة الراديو المحمولة بأيديهم.

٧١. أجري الكاتب مقابلة هاتفية مع مسؤول أمني وكذلك ممثلين عن التبو، ٢٠١٥ -٢٠١٦.

٧٢. كما عبر أحد وسطاء الطوارق في السلام عن قلقه إزاء إمكانية تحقيق السلام الدائم قائلاً: "إن أهل التبو الذين يعيشون في ليبيا ليس لديهم سلطة على مقاتليهم" (مقابلة أجراها الكاتب مع الشخصية في أوباري، مايو ٢٠١٥). واتفق العديد من الطوارق، قائلين إن التبو لم يتمكنوا من السيطرة على المقاتلين الأجانب الذين جُندوا (مقابلات أجراها المؤلف مع ممثلين عن الطوارق، أوباري، ٢٠١٤-١٦). وبالمثل، أشار ممثلو التبو إلى أن الطوارق لم يتمكنوا من السيطرة على هؤلاء الأفراد من مالي والنيجر في مجتمعهم (مقابلات أجراها الكتاب، أوباري، ٢٠١٣، وكذلك مكالمات هاتفية، ٢٠١٤ -٢٠١٦).

٧٣. وخلال الاجتماع، الذي حضره مئات من قادة الطوارق، تم التعبير عن مخاوف بشأن الانقسامات داخل المجتمع. وأنشأت الجماعة المجلس الطوارقي الاجتماعي الذي حل محل المجلس الاستشاري للطوارق ومجلس الطوارق الأعلى؛ والتي انتخبت الهيئة الجديدة فيه السفير الليبي السابق في النيجر، حسين الكوني، رئيسا لها، وعُين أبو بكر الفقيه نائباً له (ملاحظات أوردها الكاتب، منطقة بركات، القريبة من مدينة غات، ١٠ فبراير ٢٠١٥). وقد اعتبر التجمع ناجحا فيما يتعلق بحل الخلافات داخل مجتمع الطوارق في أوباري (مقابلات أجراها الكاتب مع سكان غات من الطوارق، فبراير ٢٠١٥).

٧٤. اندلع القتال في ١٠ يوليو ٢٠١٥، وسط توترات عالية بين مجتمعات الطوارق والتبو، التي تعيش جنبا إلى جنب في حي التويجري الفقير في سبها. وبعد ذلك بأسبوعين، تم التفاوض على وقف لإطلاق النار؛ وقد توقف إطلاق النار حتى الآن (مقابلات الكاتب مع المقاتلين الطوارق، حي التويجري، سبها، أبريل ٢٠١٦).

٧٥. أجري الكاتب هذه المقابلات مع حراس من الطوارق في وحدة دوريات حماية الحدود ٤١١، بالقرب من معبر إيسين الحدودي، أبريل ٢٠١٦.

٧٦. تم التوقيع على الاتفاق من قبل ممثل التبو علي سيدي آدم ووسيط الطوارق أبو بكر الفقيه، الذي قاد وفود الوسطاء. وطوال فترة النزاع، جرت مفاوضات سلام متعددة المسارات، بما في ذلك في شرق ليبيا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والأكثر نجاحا في الدوحة. وقد اشتكى بعض مقاتلي الطوارق من أن مفاوضي الطوارق كانوا "محتجزين" في قطر حتى وقعوا على الإتفاق، وهذا ما رددته زوجة أحد الحاضرين من غات (مقابلات أجراها الكاتب، غات وأوباري، نوفمبر ٢٠١٦).

٧٧. وقال أحد الموقّعين على اتفاق السلام من الطوارق: "شعرنا بجدية وإخلاص شيوخ التبو الذين كنا نتحدث معهم لأننا التقينا بهم في العديد من الاجتماعات العامة والسرية. كنا نعلم أنهم كانوا جادين عندما جلبوا [قائد التبو الميداني] شرف الدين [بركاء عزي] (مقابلة الكاتب، أوباري، أبريل ٢٠١٦).

٧٨. في حين قال التبو أن قطر كانت مؤيدة للمتطرفين، أعرب أحد وسطاء الطوارق عن مخاوف أخرى: "أنا لا أثق في قطر. هذا هو استثمار لهم بسبب النفط في المنطقة" (مقابلة الكاتب، أوباري، أبريل ٢٠١٦)

٧٩. مقابلة أجراها الكاتب مع قائد قوات حفظ السلام من الحساونة، أوباري، أبريل ٢٠١٦. وقال إن الإرادة للحفاظ على السلام أمر حاسم لمجتمعات الطوارق والتبو المحلية المدججتين بالسلاح.

٨٠. لقد أجري الكاتب مقابلات مع قادة ومقيمين عسكريين ومدنيين من الطوارق، في غات، وسبها، وأوباري، أبريل ٢٠١٦؛ حفظ السلام من الحساونة، أوباري، أبريل ٢٠١٦؛ وكذلك مع قادة الأمن والمقيمين من التبو ، من على شبكة الإنترنت، أبريل-يوليو ٢٠١٦.

٨١. وخلال فترة النزاع، قالت ممرضتان من الفلبين أنهما تعرضتا للإحتجاز ضد إرادتهما في المستشفى لأنهن كانات الوحيدتين في المنطقة المؤهلتين للعمل؛ بعد أن تم التفاوض على وقف إطلاق النار، اشتكى الأطباء الزائرون من مصراته من موظفي الدعم غير المدربين في المستشفى وكذلك من نقص المعدات والأدوية (مقابلات أجراها الكاتب مع موظفي المستشفى، أوباري، مايو ٢٠١٥ أبريل ٢٠١٦).

٨٢. أجري الكاتب مقابلة مع شاب من الطوارق، أوباري، أبريل ٢٠١٦.

٨٣. أجري الكاتب مقابلات مع قادة عسكريين واجتماعيين من جماعة أهالي وقبائل الحساونة والطوارق والتبو، أوباري، أبريل ٢٠١٦، وعلى الإنترنت، أبريل -يوليو ٢٠١٦).

٨٤. أجرى الكاتب مكالمة هاتفية مع ممثل للطوارق المتحالف مع قوات مصراته في سبها، يوليو ٢٠١٦، ومع ممثل للقوة الثالثة، يوليو ٢٠١٦.

٨٥. أجري الكاتب مكالمة هاتفية مع ممثل للقوة الثالثة في مصراته، يوليو ٢٠١٦. وقال إن على كنة سيكون قادراً على توحيد المجتمعات وقيادة العمليات الأمنية في الجنوب الغربي من ليبيا. وقد ذكر عدد من الطوارق والتبو أن لكنة روابط وثيقة بالمخابرات الجزائرية، وهو عمل يعزز شكوكهم في أن القوى الموالية تتدخل في شؤون الجنوب (مقابلات أجراها الكاتب، في غات وأوباري، أبريل ٢٠١٦، مكالمات هاتفية مع الكاتب، يوليو ٢٠١٦).

٨٦. أجرى الكاتب مقابلة مع أحد سكان الطوارق في أوباري، أبريل ٢٠١٦. وقال أن في السوق السوداء الأن سيكلفه سلاح (ايه كيه ٤٧) أو سلاح (إف أن) ما بين ١٢٠٠ دينار ليبي و٢٠٠٠ دينار ليبي، وتكلفة قذائف (أر بي جي) ما بين ٥٠٠٠ دينار ليبي و٧٠٠٠ دينار ليبي.

٨٧. كما قال الناشط الاجتماعي أن كمية من الأسلحة يجري تهريبها حاليا من ليبيا، وأنها محل طلب. وأشار أيضا إلى أن الحشيش والترامادول يمكن الحصول عليه بسهولة في المجتمع، وذلك جنبا إلى جنب مع الكحول محلية الصنع. وأشار إلى أن المخدرات باهظة الثمن مثل الكوكايين لم تستخدم محليا، ولكنها تنقلت عبر البلاد (مقابلة أجراها الكاتب مع الناشط الإجتماعي في أوباري، أبريل ٢٠١٦).

٨٨. أجري الكاتب مقابلة مع مسؤولين أمنيين في معبر إيسين الحدودي، أبريل ٢٠١٦. كما أشار الحراس الذين عملوا في الشرطة والجيش في عهد القذافي إلى أنهم جلبوا أسلحتهم الخاصة للعمل، وتلقوا الرواتب بشكل متقطع، وحصلوا على كمية محدودة من الوقود.

٨٩. أجري الكاتب مقابلة مع مصطفى صنع الله، رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، طرابلس، يناير ٢٠١٥.

٩٠. وتفيد تقارير المؤسسة الوطنية بأن إنتاج حقل الشرارة النفطي يبلغ حوالي ٣٣٠,٠٠٠ برميل يوميا، وحقل الفيل النفطي تبلغ حوالي ٩٠ ألف برميل يوميا. وقد بلغ إجمالي إنتاج ليبيا من النفط الخام قبل عام واحد من ثورة ٢٠١١ ١,٦٥ مليون برميل يوميا (أي سي جي ٢٠١٦ ب، صفحة رقم ٢) وفي ديسمبر ٢٠١٦، بلغ إجمالي إنتاجها ٦٠٠ ألف برميل يوميا (الأمم ٢٠١٦ ج).

المراجع

آدم نوسيتر. "أسلحة القذافي، التي حازها الحلفاء القدامى، تعيد إحياء جيش التمرد في مالي" نيويورك تايمز،٥ فبراير.

آرون زيلين، "سرت، عاصمة الدولة الإسلامية الناشئة". المرصد السياسي، ٢٤٦٢. واشنطن العاصمة: معهد واشنطن، ٦ أغسطس.

أحمد العمامي. ٢٠١٦. "تحركات الحكومة المدعومة من قبل الأمم المتحدة لمعالجة إنقطاعات الكهرباء في اختبار رئيسي لها" رويترز ١٩ يوليو.

-. ٢٠١٦. "إعادة فتح خط أنابيب بين حقلين نفطيين ليبيين لكن تم وقف الإنتاج"، رويترز ١٥ ديسمبر.

-. ٢٠١٦. "يستأنف حقل الشرارة في ليبيا إنتاج النفط بعد فتح خط الأنابيب"، ٢٢ ديسمبر.

أنباء مينس. ٢٠١٥. "الدور القطري في ليبيا." الصحراء تحت المجهر، المجلد١١، الصفحة ١٢، شهر ديسمبر.

أندرو مكجريجور. ٢٠١٣. "القبائل والإرهابيين، والتهديدات الأمنية الناشئة من الجنوب الليبي الذي ينعدم فيه القانون". مركز مراقبة الإرهاب، واشنطن العاصمة، مؤسسة جيمس تاون ٢٥ يناير.

-. ٢٠١٦. التضاريس الاستراتيجية لجنوب ليبيا، مركز مكافحة الإرهاب،المجلد ٩، الإصدار٥، صفحة ٢١_ ٢٢.

أنسا أو (الوكالة القومية المشتركة للأنباء). ٢٠١٤ "وافق متظاهرون طوارق على إعادة فتح حقل الشرارة النفطي" ٢ يناير.

أيفن غيشاوا. ٢٠١٥. تمرد الطوارق ونتائج الثورة الليبية على منطقة الساحل الصحراوي". في بيتر كول وآخرون، الثورة الليبية وتبعاتها، نيويورك: مطابع جامعة أوكسفورد، صفحة ٣٢١-٣٥.

أيمن الورفلي. ٢٠١٦. "صوت البرلمان الليبي في الشرق ضد الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس" رويترز ٢٢ أغسطس.

اريك شميت ومايكل جوردون. ٢٠١٧. "قصف تنظيم داعش في ليبيا "نيويورك تايمز، ١٩ يناير.

الأمم المتحدة الشعبة الإحصائية، بدون تاريخ، تمت زيارة ليبيا في ديسمبر ٢٠١٦

الجزيرة. ٢٠٠٨ "الوحدة العربية: ثورة ناصر". ٢٠ يونيو.

-. ٢٠١٤. الاتصال الفرنسي الإفريقي. سلسة وثائقية ٧ أبريل.

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وفريق العمل الدولي لشؤون السكان الأصليين (لعام ٢٠٠٩. تقرير الفريق العامل التابع للجنة الأفريقية المعني بالسكان الأصليين | المجتمعات المحلية: زيارة لإدارة البحوث والمعلومات إلى ليبيا، ١١-٢٥ أغسطس ٢٠٠٥.

المفوض العام لشؤون اللاجئين وعديمي الجنسية وآخرون. ٢٠١٤. ليبيا: الجنسية والتسجيل والوثائق ١٩ ديسمبر.

باتريك وينتور. ٢٠١٦. "خسارة داعش السيطرة على مدينة سرت الليبية" صحيفة الجارديان، ٥ ديسمبر.

بن سميث. ٢٠١٦. ليبيا نوفمبر ٢٠١٦ تحديث ورقة الإحاطة رقم CBP ٧٨١٦ لندن: مكتبة مجلس العموم، ١ ديسمبر.

بوكوت، أوين. ٢٠١٥. "مرتكبوا جريمة عين أمناس: نقاط حرجة في العيوب الأمنية في محطة الغاز الجزائرية." الجارديان ٢٦ فبراير.

بي بي سي. ٢٠١٥. "فرنسا: شرطي الصحراء" ١٩ مارس.

بيتر غوين. ٢٠١١. "وصف المرتزقة السابقون للقذافي للقتال في الحرب الليبية" مجلة أتلانتك، ٣١ أغسطس.

بيتر كول. ٢٠١٢. الفوضى الحدودية؟ إعادة استقرار محيط ليبيا. وورقة معهد كارنيغي. واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. شهر اكتوبر.

- وفيونا مانغان. ٢٠١٦. "حفظ الأمن في ليبيا: شكل ووظيفة الشرطة (حفظ الأمن) منذ ثورة ٢٠١١." بيس ووركس، رقم ١١٧. واشنطن العاصمة: معهد الولايات المتحدة للسلام. شهر أغسطس.

جمال عادل. ٢٠١٤. "محطات الإنتاج في حقل الفيل النفطي." ليبياهيرالد (اكتتاب). ٩ من نوفمبر.

جون شوب. ٢٠١١. المجموعات العرقية في أفريقيا والشرق الأوسط: موسوعة سانتا باربرا، كاليفورنيا.

جيروم توبيانا. ٢٠١٦. "بعد ليبيا، الهجوم علي الذهب والبنادق" مجلة الشؤون الخارجية. ٢٤ فبراير.

جيوف بورتر. ٢٠١٦. "كيف تراجع واقع ليبيا كدولة إسلامية؟" مركز مكافحة الإرهاب، المجلد٩، الإصدار٣، الصفحة ١-٥ ، شهر مارس

دانيال فلين وجيرت دي كليرسك. ٢٠١٤. تقرير خاص: "أريفا والنيجر ومعركة اليورانيوم "رويترز ٥ فبراير.

دلفين بيرين. ٢٠١٤. "الطوارق والمواطنة: المعسكر الأخير للبدوية". الشرق الأوسط، القانون والحوكمة، المجلد ٦، صفحة رقم ٢٩٦-٣٢٦.

دويتشه فيله. ٢٠١٦. "إيطاليا تخطط لإنشاء مستشفى عسكري في ليبيا، ونشر جنود وموظفين" ١٣ سبتمبر.

ريبيكا موراي. ٢٠١٢. "قبيلة التبو في ليبيا وآمال السلام الدائم". قناة الجزيرة الإنجليزية، ٣ ديسمبر.

- ٢٠١٥أ. "في واحة في جنوب ليبيا، حرب تستعر بين اثنين من القبائل." جريدة فايس نيوز، ٧ يونيو.

- ٢٠١٥ب. "تدني إنتاج ليبيا من النفط بسبب تقاتل القبائل للسيطرة على حقول الجنوب." ماكلاتشي، ٢٣ يناير.

- ٢٠١٥ت. "تبو ليبيا: العيش على الهامش". في بيتر كول وآخرون، الثورة الليبية وتبعاتها. نيويورك: دار نشر جامعة أوكسفورد، صفحة رقم ١٩_٣٠٣

- ٢٠١٦. "مدججون بالسلاح ودونما إقتصاد، هذه البلدة تلخص الحالة الليبية" جريدة فايس نيوز، ٣ يونيو.

سافانا دي تسيرس. ٢٠١٧. "قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة في النيجر: وأوراق إحاطة جنيف: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة شهر مارس.

ستيف ميتكالف. ٢٠١٢. "إياد أغ غالي: الزعيم الاسلامي في مالي" بي بي سي. ١٧ يوليو.

سفارة الولايات المتحدة طرابلس. ٢٠٠٨. "العنف القبلي في الكفرة" التعريف المرجعي 08TRIPOLI889 ١٦ نوفمبر.

سيلا أونيكو. ٢٠١٦. "ما هو دور فرنسا في غرب أفريقيا؟". جريدة دويتشه فيله، ١٦ مارس.

سيلين سوليان. ٢٠١٧. يفترض هذا الفيديو تحديد منطقة الساحل على خريطة الجهاد العالمي." صحيفة ليبيراسيون، ٥ مارس.

شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين). ٢٠١٢. "حقوق الأقلية الليبية عند مفترق الطرق" ٢٤ مايو.

غايا بيانيجياني ووديكلان والش. ٢٠١٧. هل يستطيع الاتحاد الأوروبي تحويل أزمة المهاجرين إلى المصدر؟ وفي ليبيا، كثيرة هي الإحتمالات"، نيويورك تايمز، ١٧ فبراير.

فاليري ستوكر. ٢٠١٤ "داخل الغرب البري في ليبيا" واشنطن العاصمة: المجلس الأطلسي، شهر يونيو.

- ٢٠١٥. "الحرب التبو والطوارق المنسية"، مجلة "جدلية"، ١٥ أكتوبر.

قناة ليبيا. ٢٠١٦. "في العمق: انقسام الجمعية التأسيسية الليبية والجلسات بعمان" ٢٢ مارس.

كلوديا غازني. ٢٠١٦. "بعد الاستيلاء على النفط في ليبيا، يمكن أن تؤدي التسوية إلى إعادة التصدير". بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، ١٤ سبتمبر.

كيسي، كيفن وستاسي بولارد. "استراتيجية الدولة الإسلامية في ليبيا". واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ٢٥ مارس.

ليبيا اكسبرس. ٢٠١٦. "برنامج الاستقرار في ليبيا يطلق مبادرة في بنغازي، وككلة، وأوباري بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهولندا."٧ يونيو

ليبيا هيرالد. ٢٠١٦. "عمليات مطاردة عناصر تنظيم الدولة من قبل قوات البنيان المرصوص بالقرب من بني وليد" ٢٩ ديسمبر.

ماثيو غالتير. ٢٠١٦. "ليبيا: لماذا يعود الموالون للقذافي؟" ميدل ايست آي ١١ نوفمبر.

مارك شو وفيونا مانجان. "الاتجار غير المشروع والعبور من ليبيا: بين الأرباح والخسائر"، بيس ووركس، رقم ٩٦. واشنطن العاصمة: معهد الولايات المتحدة للسلام. شهر فبراير.

ماري فيت جيرالد وماتيا توالدو. ٢٠١٦. "دليل سريع للأطراف الرئيسية المهيمنة في ليبيا" وبروكسل: المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية.

مايكل هورويتز. ٢٠١٥. "فيديو جديد يصور قبيلة من قبائل التبو (إحدى قبائل التبو الإفريقية) حيث تدعو رجال قبيلة التبو إلى الانضمام إلى خلافة داعش"، توتير ١٢ مارس.

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ٢٠١٥. "الرسالة مؤرخة بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠١٥ من فريق الخبراء،عملا بالقرار رقم ١٩٧٣ لعام (٢٠١١)، الذي تم توجيهه إلى رئيس مجلس الأمن. "S / ٢٠١٥/١٢٨ والمؤرخة في ٢٣ فبراير ٢٠١٥.

- ٢٠١٦أ. رسالة مؤرخة ٤ مارس ٢٠١٦ من فريق الخبراء المعني بليبيا عملا بالقرار رقم ١٩٧٣ لعام (٢٠١١) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن." S / ٢٠١٦/٢٠٩ المؤرخة ٩ مارس ٢٠١٦.

- ٢٠١٦ب. تقرير الأمين العام عن التهديد الموجه إلى ليبيا والبلدان المجاورة، بما في ذلك قبالة سواحل ليبيا، من قبل المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين تجندهم أو تضمهم الدولة الإسلامية (داعش) أو القاعدة والأفراد المرتبطين بها، أو المجموعات، والمتعهدات والكيانات المنتمية لها. S/٢٠١٦/٦٢٧ المؤرخ ١٨ يوليو ٢٠١٦.

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ٢٠١٠. موجز أعده مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وفقا للفقرة ١٥ (ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١. بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٠.

مجموعة الأزمات الدولية. ٢٠١٥. الساحل الأوسط: عاصفة رملية هوجاء، تقرير أفريقيا، رقم ٢٢٧ داكار / بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية. ٢٥ يونيو.

- ٢٠١٥ب. الجائزة: القتال من أجل ثروة الطاقة في ليبيا.تقرير تقرير صادر عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الصفحة رقم ١٦٥. بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية ٣ ديسمبر.

مجموعة فزان ليبيا. "تبادل السجناء بين التبو والطوارق في أوباري ٢٦ فبراير تويتر.

محكمة العدل الدولية. ١٩٩٤. القضية المتعلقة بالنزاع الإقليمي (الجماهيرية العربية الليبية / تشاد).

مصطفى عز الدين. ٢٠١٦. "حفتر يعين لجنة الأمن الجنوبية". ليبيا هيرالد، ١١ أغسطس.

معتز مادي. ٢٠١٦. "انقلاب بقايا المؤتمر الوطني العام والغويل وإعلان رجوعها مرة أخري إلى السلطة." ليبيا هيرالد، ١٥ أكتوبر

ميريس جالالي. ٢٠١٣. هجرة الطوارق: مكون أساسي للأزمة في منطقة الساحل". واشنطن العاصمة: معهد سياسات الهجرة, ٣٠ مايو.

ميلاني ما تريس. ٢٠١٦. "تظهر الجزائر كوسيط في السعي من أجل السلام في ليبيا." ميدل ايست آي، ١ فبراير.

نيك تورس. ٢٠١٦. "الولايات المتحدة و١٠٠ مليون دولار لبناء قاعدة طائرات بدون طيار في أفريقيا." انترسبت ٢٩ سبتمبر.

نيكولاس هيراس. ٢٠١٤. "قائد جديد للسلفية عمر الأنصار يخرج في جنوب غرب ليبيا" مراقبة قيادة الميليشيات، وأشنطن العاصمة: مؤسسة جيم ستون، ٣١ ديسمبر.

هولغر أندرس. ٢٠١٥ "إتساع ترسانات الأسلحة: أسلحة المتمردين في شمال مالي". ضمن مسح الأسلحة الصغيرة. مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٥: الأسلحة والعالم. كامبريدج: دار نشر جامعة كامبريدج صفحة رقم ١٥٦ و٨٥.

وكالة أسوشيتد برس. ٢٠١٢. " مقتل ما لا يقل عن ١٤٧ شخصا في اشتباكات قبلية ليلية" ٣١ مارس

وكالة الأنباء الفرنسية. ٢٠١٢. "أكثر من ١٠٠ قتيل في مواجهات بين قبائل جنوب ليبيا." ٢٢ فبراير.

- ٢٠١٥. "وزير الدفاع الفرنسي في زيارة مفاجئة للقاعدة الصحراوية بالقرب من ليبيا "ديلي ميل١، يناير".

ولفرم لاشر. ٢٠١٤. الجنوب الليبي المشاكس وعدم الإستقرار في الإقليم. تقييم الأمن في شمال أفريقيا، الخطاب الرسمي رقم ٣. جنيف: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة.

- وبيتر كول. ٢٠١٤. السياسة بوسائل أخرى: المصالح المتضاربة في قطاع الأمن الليبي، ورقة عمل رقم ٢٠. جنيف: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة.

وليام سبيندلر. ٢٠١٥. "زيادة حدة القتال في ليبيا وتسببه في موجة نزوح جديدة"، وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. ١٦ يناير

ولمزيد من المعلومات والتحليل عن شمال أفريقيا والساحل، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا:

www.smallarmssurvy.org/sana

عن مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا (SANA)

تقييم الأمن في شمال أفريقيا هو مشروع تم إعداده على مدى عدة سنوات يتعلق بدراسة الأسلحة الصغيرة لدعم أولئك الذين يعملون على بناء بيئة أكثر أمنا في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. وينتج المشروع بحوثا وتحليلات آنية مستندة إلى الأدلة بشأن توافر الأسلحة الصغيرة وتداولها، وديناميات الجماعات المسلحة الناشئة، وما يتصل بذلك من انعدام الأمن. ويشدد البحث على آثار الانتفاضات والنزاعات المسلحة الأخيرة في المنطقة على سلامة المجتمع.

ويتلقى مشروع تقييم الأمن في شمال أفريقيا تمويلا أساسيا من وزارة الشؤون الخارجية في هولندا. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى المشروع دعما مستمرا من شعبة الشؤون العالمية في كندا ووزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية. وقد تلقى من قبل منح من وزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، ووزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية الملكية، ووزارة الخارجية الأمريكية.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي:
www.smallarmssurvey.org/sana/ar/home

مسح الأسلحة الصغيرة هو مركز عالمي للتميز تتمثل مهمته في انتاج وتقديم معرفة محايدة قائمة على الأدلة ومتصلة بالسياسات بشأن جميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. وهو المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليلات المتعلقة بقضايا الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، ويعمل كمصدر للحكومات وصانعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع في جنيف، سويسرا، في معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية.

ولدى مسح الأسلحة الصغيرة موظفون دوليون ذو خبرة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد ودراسات التنمية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة، ويتعاون مع شبكة من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من ٥٠ بلدا.
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي:
www.smallarmssurvey.org

مسح الأسلحة الصغيرة
مايسون دي لا بيكس، تشيمين يوجين-ريجوت
2E 1202 جنيف، سويسرا

الهاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +
الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١ +

ورقة عمل من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة / تقييم الأمن في شمال أفريقيا، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية والشؤون العالمية في كندا ووزارة الخارجية الإتحادية السويسرية.

لمتابعة مسح الأسلحة الصغيرة

www.facebook.com/SmallArmsSurvey

www.twitter.com/SmallArmsSurvey

www.smallarmssurvey.org/multimedia

لمتابعة تقييم الأمن في شمال أفريقيا

www.facebook.com/SmallArmsSurvey
SANA

www.twitter.com/SANAProject

مسح الأسلحة الصغيرة

تقييم الأمن في شمال أفريقيا

Ministerie van Buitenlandse Zaken

Government of Canada / Gouvernement du Canada

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Federal Department of Foreign Affairs FDFA